

أمیرکا الیوم



المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

**The Consultative Center for
Studies and Documentation**

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

عنوان الدراسة: أميركا اليوم.

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

الباحث: العميد الياس فرحات.

تاريخ النشر: آب ٢٠١٣ م الموافق شوال ١٤٣٤ هـ

الطبعة: الأولى

القياس: ٢٩,٧×٢١.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن - خلف الفانترزي وورلد - أوتوستراد الأسد

فوق صيدلية سبيتي - بناية الإنماء غروب - الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P.o.Box: 24/47

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

فهرس المحتويات

الفصل الأول

الوضع السياسي: استمرار القطب الأوحء أم بروز التعددية القطبية..... ٤

الفصل الثاني

الوضع الاستراتيجي الأميركي في العالم..... ١٤

الفصل الثالث

الوضع العسكري في الشرق الأوسط وتأثيرات الانسحاب من العراق وأفغانستان

على النفوذ الأميركي..... ٢٥

الفصل الرابع

الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها الداخلية

(حركة وول ستريت تطالب بإسقاط الرأسمالية بأسرها)..... ٣١

الفصل الخامس

اتجاهات الرأي لدى المجتمع الأميركي والبروباغندا الإعلامية

للحزبين الديمقراطي والجمهوري..... ٣٩

الوضع السياسي:

استمرار القطب الأوحده أم بروز التعددية القطبية

تختلف نظرة السياسيين والمحللين إلى النظام العالمي القائم، إذ يرى البعض أنه نظام أحادي القطبية منذ إنشائه وأن الولايات المتحدة ما زالت قائدة العالم تتحكم بمصيره، ولا يعيراهمية للتراجعات التي شهدتها السياسة الأميركية مؤخراً. ويعزو هذا البعض معظم الأحداث والتطورات إلى رغبة أميركية في حدوثها ولكن الآليات تغيرت، ويفسر، من ضمن تفسيراته للأحداث، الربيع العربي بأنه يجري وفق التخطيط الأميركي وأن الأمور ممسوكة أميركياً. في المقابل يعتبر البعض الآخر أن النظام العالمي أحادي القطبية المسّمى جديداً قد انتهى أو هو على شفير النهاية وأن الولايات المتحدة تتراجع كقوة عظمى وحيدة في العالم لمصلحة قوى أخرى، وأن نفوذها تراجع فعلاً، ويعزو ذلك إلى الحروب التي خاضتها وتخوضها في العراق وأفغانستان والحرب ضد الإرهاب والتي جاءت نتيجة على غير ما يشتهيها القادة الأميركيون، فكانت إما الهزيمة، أو عدم النصر، أو عدم تحقيق الأهداف. لا تبدو هاتان النظرتان متعارضتين تماماً لأن ثمة تقاطعات معينة تشهدها السياسة الأميركية، فهي صارمة وقاطعة تجاه دولة مثل إيران، وأقل حسماً في كوريا الشمالية، ومتساهلة ومتخبطة في باكستان. ولكي نحدد ما إذا كان النظام العالمي أحادي القطبية ما زال قائماً، أو أنه يترنح ويدوي علينا أن نعرض لمظاهر قوة هذا النظام وأين أصبحت في خضمّ التطورات المتسارعة في غير مكان في العالم.

في عام ١٩٩٢ وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش الأول بداية النظام العالمي الجديد أحادي القطبية والذي أصبحت فيه الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم. انفردت أميركا بالسلطة الدولية وبدأت تسلك سلوكاً شبيهاً بالإمبراطورية الرومانية مع فوارق التطورات الحضارية. وقد تحوّلت وزارة الخارجية الأميركية والمؤسسات المكملة لها من استخبارات وأمن قومي واستخبارات ووزارة الدفاع إلى مركز لصناعة القرار الدولي، وخلق الأزمات ومعالجتها، وإجراء ترتيبات جغرافية وسياسية واقتصادية في معظم أنحاء العالم. لم تشكل نهاية الاتحاد السوفياتي ضماناً للولايات المتحدة من أجل بقائها كقوة

وحيدة في العالم فسعت لسلسلة خطوات من أجل إكمال الهجوم على وريث الاتحاد السوفياتي أي الاتحاد الروسي. كما أن رد الفعل الأوروبي على نفوذ الولايات المتحدة الذي تمثل بتعزيز أواصر الاتحاد الأوروبي وإنشاء منطقة عملة جديدة هي اليورو تنافس الدولار الأميركي، وحفز الأميركيين على التنبه إلى ما قد يحدثه توحيد العملة الأوروبية من مخاطر اقتصادية تأتي من حلفائها. وأبرز مؤشرات استكمال السيطرة الأميركية على العالم هي:

- الهيمنة على الأمم المتحدة -

شملت الهيمنة الأميركية كل منظمات الأمم المتحدة وخصوصاً مجلس الأمن. واستخدمت الولايات المتحدة المنظمة الدولية وأجهزتها من أجل إيجاد قاعدة قانونية دولية لتدخلاتها وحروبها وإجراءاتها ومواقفها السياسية من مجمل الأزمات العالمية. إن الالتزام بالقانون الدولي هو قاعدة قانونية وأخلاقية طالما استخدمتها الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة. وإلى جانب استخدامها لحق الفيتو الذي تتمتع به أصلاً كونها عضواً دائماً في مجلس الأمن، تفرض الولايات المتحدة ضغوطاً على الدول الأعضاء من أجل تمرير القرارات التي تتماشى مع سياستها ومنع صدور أي قرار لا يدور في فلكها السياسي. وتمسك الولايات المتحدة بالأمر في مجلس الأمن بسبب انكفاء الدول الأعضاء الدائمين عن معارضتها، مثل الصين وروسيا، وخضوع معظم الأعضاء غير الدائمين، فيما تمارس ضغوطاً كبيرة على الدول الأعضاء في الجمعية العامة من أجل تشكيل غالبية تحتاج إليها توصيات الجمعية وقراراتها.

- إنهاء مجموعة دول عدم الانحياز -

أعدت الولايات المتحدة ترتيب الوضع في البلقان بعد انهيار يوغوسلافيا مستفيدة من تصاعد الشعور الإثني. وقد تدرّج التدخل الأميركي من التدخل السياسي لتقسيم المنطقة إلى دول صغيرة حسب إثنيتها، بغض النظر عما إذا كانت تمتلك مقومات الدولة أم لا، واضعاف هذه الدول وإنهاء ذاكرة يوغوسلافيا التي كان لها دور أساسي في النظام العالمي السابق من خلال مجموعة دول عدم الانحياز التي شكلت منذ الخمسينيات حتى الثمانينيات، أي في فترة الحرب الباردة، قوة ضغط دولية ضد الولايات المتحدة. وعمدت أيضاً إلى إدخال قوات الأمم المتحدة باسم «قوة الحماية الدولية» لتكريس التقسيم وحمائته تحت شعار حماية المدنيين من المجازر التي أعادت إلى الذاكرة الحرب العالمية الثانية ومجازرها وأثارت مخاوف من أن تتجدد في أوروبا التي يحفل تاريخها بالنزاعات بين دولها. انطلقت شرارة النزاعات الطائفية والإثنية داخل كل مناطق يوغوسلافيا السابقة إلى أن تكتلت كل مجموعة إثنية وسعت إلى بناء دولة خاصة بها. وفي بعض الأحيان كان الانقسام حياً لكنه في أحيان كثيرة كان دموياً. ووصل عام ١٩٩٩ إلى تدخل عسكري من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي تمثل في قصف جوي على يوغوسلافيا لحين ضمان انفصال إقليم كوسوفو واستقلاله وإنهاء ما تبقى من

حلم الدولة القوية المهيمنة في البلقان. وهكذا انفصلت كوسوفو بالقوة العسكرية الأطلسية ولحقتها جمهورية الجبل الأسود بإخراج ديموقراطي نتيجة لاستفتاء، حتى اقتصررت يوغوسلافيا على صربيا. وتم تغيير نظامها بالقوة واقتيد الرئيس اليوغوسلافي الصربي ميلوسوفيتش إلى المحاكمة الدولية.

- ضبط انتشار الأسلحة النووية

كان لا بد للولايات المتحدة أن تضبط انتشار الأسلحة النووية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأن تضمن عدم وقوعها بأيدي غير مسؤولة تهدد بها الأمن الدولي. لم تسع طبعاً إلى نزع سلاح روسيا النووي لأن روسيا دولة كبرى ورثت الاتحاد السوفياتي وقوته ومكانته الدولية ولا يعقل أن يطلب منها مثل هذا الأمر، فقد توجهت إلى الجمهوريات السوفياتية السابقة التي كانت تمتلك على أراضيها أسلحة نووية تخضع لسيادتها وهي أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان. وفي ٢٣ أيار ١٩٩٢ عُقد في مدريد اجتماع وقع خلاله زعماء هذه الدول بالإضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا اتفاقية تهدف إلى تحويل الدول الثلاث من دول نووية إلى دول غير نووية في أقصر وقت ممكن^(١). أصرت أوكرانيا في البداية على الاحتفاظ بقوتها النووية لكن الرئيس ليونيد كوشما تمكن عام ١٩٩٤ من اقناع البرلمان بالتخلص من ١٨٠٠ رأس نووي وكافأه الرئيس الأميركي آنذاك بيل كلينتون بمساعدة قيمتها ٢٠٠ مليون دولار «لاتخاذ خطوات نحو تحرير الأسواق وللتخلص من الأسلحة النووية»^(٢).

-استيعاب أوروبا الشرقية

في أوروبا أسرع الولايات المتحدة إلى استيعاب دول أوروبا الشرقية وأدخلت معظمها في حلف شمال الأطلسي وجرت تسوية النزاع التشيكي-السلافي بتقسيم حُبِّي لتشيكوسلوفاكيا إلى دولتين: هما تشيكيا وسلوفاكيا. وقد رمت هذه الدول نفسها في أحضان الولايات المتحدة التي هيمنت عليها وبنت سياسات من خلالها وحاولت أميركا أن تجد فيها منافساً أو متحدياً لدول أوروبا الغربية القديمة التي أسماها وزير الدفاع الأميركي الأسبق دونالد رامسفيلد أوروبا العجوز.

-التدخل ضد روسيا

اندفعت الولايات المتحدة باتجاه الداخل الروسي وبقية تنظر إلى روسيا بارتياح وخشية من محاولتها إعادة بناء دور لها على الصعيد الأوروبي والدولي، وسعت لمحاولة إضعافها ما أمكنها ذلك، وحرصت على عدم استعادتها لنفوذها السابق بحيث تبقى واشنطن وحدها منفردة في قيادة العالم. فقد دعمت الولايات المتحدة حركات الانفصال في الشيشان، وحرّكت الاضطرابات في جمهوريات القوقاز الإسلامية مثل داغستان وتارستان. وفي آسيا الوسطى أقامت الولايات المتحدة روابط وثيقة مع هذه الدول (أوزبكستان، طاجكستان، قرغيزستان، تركمانستان، كازاخستان) وأقامت قواعد

عسكرية وجوية في أوزبكستان وقرغيزستان. وعلى الرغم من التغيير الذي حصل في روسيا، وإعلان انتهاء الشيوعية، واعتماد الديمقراطية، فإنها ما زالت بالنسبة للولايات المتحدة تشكل تحدياً كبيراً لنفوذها العالمي.

- بين تحييد الصين والتحالف معها

انحنت الصين للعاصفة القوية التي هبت إثر سقوط الاتحاد السوفياتي وانكفأت عن السياسة الخارجية وحسّنت علاقتها مع الولايات المتحدة وركزت نشاطها على التنمية الاقتصادية الشاملة والتجارة العالمية والدخول إلى أكبر عدد ممكن من الأسواق العالمية. وتخلت الصين عن الإيديولوجيا لصالح تحسين معيشة المواطن الصيني وبناء منشآت تحتية واسعة في البلاد من محطات كهرباء وسدود وطرق ومطارات وشبكات اتصال. ولم تتدخل الصين في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والتمت الصمت في مجلس الأمن والمحافل الدولية الأخرى.

لم تكتف الولايات المتحدة بهذه المواقف الصينية ففعلت بالصين مثلما فعلت بروسيا. فقد تدخلت بشكل واضح في قضية التيب و استمرت بتقليد استقبال الرئيس الأميركي للدالاي لاما الزعيم الروحي في التيب، وشجعت سكان تلك المنطقة على المطالبة باستقلالهم، وحصلت انتفاضات عديدة لكن قوى الأمن الصينية كانت تقمعها بشدة. كما شجعت أقلية الإيغور التركية الأصل والمسلمة في إقليم تشينغ شانغ في الشمال على المطالبة بحقوقهم. غير أن قوات الأمن الصينية تصدّت بقوة لهذه الاحتجاجات كما فعلت في التيب وأعدت الاستقرار للمنطقة.

بذلك بدا أن الجو قد خلا للولايات المتحدة في العالم من دون أي قطب آخر يشاركها القرار أو يتجاذب معها النفوذ. لكن النزاعات الإقليمية استمرت ولم تبادر الولايات المتحدة إلى حلها. وأهم هذه النزاعات هو النزاع العربي - الإسرائيلي الذي يؤرق الرؤساء الأميركيين، والنزاع بين الهند وباكستان حول كشمير الذي يشكل عامل عدم استقرار مزمن في آسيا. في التسعينيات شهدت إدارة الرئيس بيل كلينتون خرقاً كبيراً في النزاع العربي - الإسرائيلي وتمثل في التوصل إلى اتفاق أوسلو بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية والذي كان يأمل منه صانعوه إنهاء هذا النزاع القديم وإحلال السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط. إلا أن تمّ «إسرائيل» عن التنفيذ الجدي لبنود هذا الاتفاق والاكتفاء بما يلبي مصلحتها السياسية والأمنية وغياب أي نص واضح، وكثرة النصوص المتبسة، وتأجيل القضايا الأساسية، وهي الحدود والقدس واللاجئين، أفقد هذا الخرق المزعوم قيمته السياسية، وباتت اتفاقات أوسلو مواد خلافية فلسطينية - فلسطينية إضافة إلى النزاعات الفلسطينية الإسرائيلية المسلحة المتجددة. ولم يحقق وجود سلطة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين أهداف الشعب الفلسطيني لأن السلطة كانت مكبلة أمنياً وسياسياً واقتصادياً. ولم تتحمل «إسرائيل» أي مظهر من مظاهر الدولة الفلسطينية، لا الحكومة لا المطار ولا المرفأ، فألغتها ودمّرت بعضها وسرعان ما تحوّلت السلطة إلى مجموعة أجهزة أمنية وخدمائية تحت الهيمنة الإسرائيلية.

إذا كانت الولايات المتحدة قد اعتبرت أن التوصل إلى حل لمشكلة أيرلندا الشمالية بواسطة موفدها جورج ميتشل أو حل مشكلة جزر تيمور الشرقية وأندونيسيا إنجازاً دولياً فإن واقع الحال يشير إلى أن هذه النزاعات ليس لها امتدادات تاريخية وثقافية وحضارية ودينية مثل النزاع العربي- الإسرائيلي، وليس لها أيضاً الأهمية الاستراتيجية مثل النزاع حول كشمير. لذلك لم يحقق القطب الأوحـد إنجازـه التاريخي المطلوب والسبب هو تركيبة السلطة داخل أميركا حيث تتخذ مواقف منحازة للكيان الصهيوني من دون أي اعتبار للقوانين الدولية ولا للمصلحة الأميركية، فقد تقدمت المصلحة الإسرائيلية كما يراها الإسرائيليون وتحديداً المتطرفون منهم، على أي مصلحة أو اعتبار آخر بما فيه المصلحة الأميركية. هذا الفشل قيد الولايات المتحدة وحد من سلطتها وهيبتها فشهد العالم تراجعاً كبيرة أثرت سلباً على هيمنة القطب الأوحـد وأخذ يترنح شيئاً فشيئاً.

— على صعيد الأمم المتحدة، ورغم أن الولايات المتحدة تهيمن بشكل فاضح عليها، نرى أن هيبتها تتراجع. وأول تراجع كبير كان بين الحلفاء أنفسهم إذ رفضت فرنسا عام ٢٠٠٣ الموافقة على قرار من مجلس الأمن يسمح بالحرب الأميركية على العراق وهدد الرئيس الفرنسي في حينه جاك شيراك بالفيتو فما كان من الرئيس الأميركي إلا أن هاجم العراق من دون قرار دولي. غير أن هذه الانتفاضة الفرنسية لم تعمّر طويلاً فقد وافقت فرنسا على قرار من مجلس الأمن يشرع الاحتلال الأميركي للعراق هو القرار رقم ١٤٨٣ تاريخ ٢٢ أيار ٢٠٠٣^(٣). ولعل الحدث الأهم هو إقدام روسيا والصين على إشهار فيتو ثنائي لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة على مشروع قرار أوروبي بتأييد من الولايات المتحدة ضد سوريا في مجلس الأمن. أحدث هذا الفيتو انعطافاً هاماً في وضع المنظمة الدولية وشكل بداية لتراجع الهيمنة الأميركية عليها. رغم ذلك لا يمكن القول إن أميركا فقدت سلطتها على الأمم المتحدة لأن سلطتها لا تزال موجودة وقوية، غير أن ما جرى هو بمثابة كسر جدار الهيمنة الأميركية ويحتاج إلى عدد آخر من مثل هذه القرارات من أجل القول إن الوضع عاد إلى ما كان عليه من توازنات كانت قائمة أثناء الحرب الباردة.

— على صعيد الأسلحة النووية. أدى فشل الولايات المتحدة في حل النزاعات الإقليمية الأساسية إلى إفلات بعض الدول من الضوابط النووية. ففي ١٨ أيار ١٩٩٨ أعلن رئيس الوزراء الهندي فاجباي وهو من الحزب الهندوسي المتشدد إجراء ثلاثة تفجيرات نووية ناجحة، وبذلك دخلت الهند النادي النووي الحربي. وقد أثار هذا التفجير حفيظة باكستان التي كان يتولى السلطة فيها رئيس الوزراء نواز شريف وهو من الحزب الإسلامي المتشدد فسارع في ٢٨ أيار ١٩٩٨ أي بعد نحو ثلاثة أسابيع من تفجيرات الهند إلى الإعلان عن إجراء خمسة تفجيرات نووية وأعلن أنه بذلك قام بتصفية الحساب مع الهند. وأطلق على القنبلة النووية الباكستانية اسم «القنبلة الإسلامية» في إشارة إلى أن باكستان هي أول دولة نووية إسلامية. وبالانتقال إلى كوريا الشمالية فقد أجرت تفجيراً نووياً عام ٢٠٠٦ وأعلنت دخولها النادي النووي بعد فشل الجهود الأميركية في حل المسألة الكورية.

وما هي إلا سنوات قليلة حتى برز إلى العلن الملف النووي الإيراني. وعلى عكس سلوك الولايات المتحدة وأوروبا المتفرج على التفجيرات النووية الهندية والباكستانية والكورية الشمالية فإنها وقفت بشدة في وجه إيران لتمنعها من حيازة السلاح النووي. استخدمت الولايات المتحدة المفاوضات بين إيران ومجموعة ٥ زائداً واحداً (أي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا) للتفاوض واتخذت قرارات في مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية على إيران من أجل الضغط عليها في الملف النووي. وعلى عكس ما جرى في الهند وباكستان وكوريا الشمالية من إعلان التفجيرات وتباهي حكومات تلك الدول بها، أعلنت إيران أنها لا تنوي بناء سلاح نووي وأنها وقّعت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وهي ملتزمة بها. علماً بأن مرشد الثورة الإسلامية السيّد علي خامنئي أعلن أن أسباباً دينية تمنع إيران من بناء سلاح نووي لأن استعماله من المحرمات.

– بدلاً من أن تسيطر الولايات المتحدة على السلاح النووي وتضبطه كونه أكبر خطر يهدد البشرية في التاريخ، وبعد أن بذلت جهوداً في سبيل ضبط الترسانة النووية السوفياتية وتدمير وتعطيل المخزون النووي، نرى أن السلاح النووي عاد وانتشر في مناطق متوترة تشوبها نزاعات قديمة وتهدد بنشوب حروب فيها. فالمواجهات الهندية الباكستانية لم تتوقف بأشكال متعددة ومن يدري فقد يكون السلاح النووي يوماً ما أداة في تلك المواجهات. والأمر مماثل بالنسبة لكوريا الشمالية ونزاعها مع كوريا الجنوبية واليابان. أما في منطقة الشرق الأوسط فلم يعد سراً أن «إسرائيل» تمتلك سلاحاً نووياً وهو عامل خلل خطير لمصلحتها في التوازن بينها وبين العرب. هذا الفلتان النووي ما هو إلا مظهر من مظاهر تداعي الهيبة الأميركية وتراجع نفوذ أميركا كقوة عظمى وحيدة في العالم.

– بدلاً من مجموعة دول عدم الانحياز التي كانت تشكل أكثرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تلاشت بعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت تظهر تجمّعات إقليمية اقتصادية وسياسية تقلق الولايات المتحدة وتزعزع سلطتها ومنها تجمّع شانغهاي ومجموعة «بريك» المؤلفة من البرازيل وروسيا والهند والصين وانضمت إليها لاحقاً جنوب أفريقيا، إضافة إلى أن أميركا اللاتينية خرجت من العباءة الأميركية بعد أن وصلت إلى الحكم أحزاب اشتراكية مناهضة لسياسة الولايات المتحدة وخصوصاً في فنزويلا وبوليفيا والبرازيل والأرجنتين ومعظم دول أميركا الجنوبية ما عدا كولومبيا. يشكل صمود كوبا آخر حصن للشيوعية على مقربة من الولايات المتحدة رغم سقوط الشيوعية المدوي في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، ظاهرة هامة تستحق التنويه، وهذا ما أعطى دفعاً كبيراً للتغيرات التي حصلت في دول المنطقة رغم معارضة الولايات المتحدة. ونشير هنا إلى أن هذه المتغيرات حصلت وفقاً للقيم التي روّجت لها الولايات المتحدة وهي الحرية والديموقراطية وعبّر الانتخابات الحرة وليس وليدة ثورات أو انقلابات عسكرية.

– لم يستطع الاتحاد الأوروبي الارتقاء إلى مستوى قوة عالمية تنافس الولايات المتحدة كما كان البعض يهدف من انشائه، وجاء انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد ليوسع مساحته الإقليمية لكنه

أضاف أعباء اقتصادية على تلك الموجودة أصلاً، وزاد من تعقيدات عملية الوحدة الأوروبية. وكشف توسع الاتحاد الأوروبي عن جملة عيوب متفاقمة أبرزها:

أول نقاط الضعف في الاتحاد الأوروبي أنه لا يمتلك قوة ردع مشتركة ومؤلفة من الدول الأعضاء تضمن له هيبة وقوة للحفاظ على مصالحه في العالم، إذ إنه يلجأ إلى حلف الأطلسي في مجال الدفاع حيث القرار أميركي بوضوح. كما فشل الاتحاد الأوروبي في تشكيل قوة تدخل سريعة خاصة به مؤلفة من قوات مجهزة بأسلحة تقليدية تكون جاهزة لمواجهة التحديات الطارئة على أمن أوروبا وأمن رعاياها في مختلف أنحاء العالم.

ومن نقاط الضعف التعتير الواضح في التعامل مع مسألة الأقليات. بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ تصاعدت موجة الخوف من الإسلام (المعروفة بإسلاموفوبيا)، واستيقظت الروح العنصرية لدى بعض القوى الأوروبية، وبدأنا نشهد سياسة التمييز وردود الفعل عليها من قبل الأقليات، وخشي بعض الأوروبيين من عودة النزاعات العنصرية والإثنية التي مزقت أوروبا في القرون الماضية وتسببت بحربين عالميتين في القرن الماضي. وتتخذ مسألة الأقليات بعداً هاماً وهي تزداد وتسبب المزيد من المشاكل ولا يبدو في الأفق المنظور أي حلول مرتقبة لها.

- على الصعيد الاقتصادي والمالي يبدو التعتير أكثر وضوحاً وخطورة ويهدد جداً مصير الاتحاد. من المعروف أن الاتحاد الأوروبي يعمل وفق صيغة تنظم العلاقات بين أغنياء أوروبا في الغرب والشمال وفقرائها في الجنوب والوسط والشرق. ومع انفجار أزمة اليونان المالية التي استدعت الدول الأعضاء إلى الإيفاء بالتزاماتها في الوحدة النقدية الأوروبية لإنقاذ هذا البلد من الإفلاس، جرى التوافق على حزمة سياسات و ضمانات مالية تنقذ اليونان وتحفظ استقرار اليورو. ومع ظهور تراجع واضح في اقتصاد البرتغال وإيطاليا وأيرلندا وإسبانيا تجددت نقاشات الأوروبيين حول كلفة اندماجهم في منظومة الاتحاد الأوروبي وحدود مبدأ التضامن الناظم لعلاقة دول الاتحاد مع بعضها البعض.

من نقاط الضعف أيضاً التخبط الثقافي في دول الاتحاد. من ذلك تعذر التقريب بين الثقافات الأوروبية المختلفة بين من يصرّ على العلمانية ومن يطالب بالمسيحية (أسماء بعض الأحزاب الحاكمة تتضمن كلمة المسيحي مثل الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا)، ومن يتخوف من الإسلام الدين الذي يعتنقه نحو ٥٠ مليون أوروبي، وهذا السبب بالإضافة إلى أسباب أخرى عرقل التوصل إلى دستور أوروبي موحد. ومع ذلك تبقى العلمنة النمط الغالب في الثقافات الأوروبية مهما اشتدت الخلافات. ويحول تعدد اللغات بين الشعوب الأوروبية دون توحيد هذه الشعوب وانبثاق أوروبا الواحدة.

إن نقاط الضعف هذه حوّلت أوروبا من مشروع قوة منافسة إلى مشروع اتحاد يحمل بذور نزاعات ومشاكل وأزمات اقتصادية ومالية، وإن ارتباط الاقتصاد الأوروبي بالاقتصاد العالمي من خلال الاقتصاد الأميركي سيجعل من هذا الاتحاد عبئاً على الولايات المتحدة يزيد من ثقلها في مواجهة الاقتصادات

الصاعدة في الصين والهند والقوية في اليابان ومن مشاكلها العالمية وتالياً يحد من نفوذها في أوروبا الذي نلاحظ أنه يتراجع بوضوح. ومن مظاهره الراهنة تقدم أوروبا، رغم عجزها، في المواجهة العسكرية مع ليبيا والتي أدت إلى إسقاط نظام القذافي، وتقدمها أيضاً في التدخل في الأزمة السورية القائمة حيث بدت أميركا في الخلف وأوروبا في المواجهة. وتجدر الإشارة إلى أن تدخل أوروبا في ليبيا لم يؤد إلى مقتل جنود أوروبيين بل إلى كلفة باهظة لغارات الطيران، (ورد أن دول الخليج تكفلت بها)، ثم ان هناك كعكة النفط الليبي التي سوف يتقاسمها الأوروبيون.

-روسيا تتقدم-

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لحقت الانهيارات روسيا إلى داخلها، فحاولت جمهوريات داخل الاتحاد الروسي الانفصال وتهديد وحدة روسيا وأبرزها الشيشان واندلع قتال عنيف بين الحكومة الروسية والانفصاليين الشيشان المدعومين بمقاتلين عرب ومسلمين الأمر الذي أضفى على المواجهة طابعاً روسياً- إسلامياً. لم تنهون روسيا في الشيشان واستعملت القوة المفرطة من أجل منع الانفصال والحفاظ على وحدتها. وأدركت روسيا أن الولايات المتحدة هي التي تدخلت في الدول المجاورة لها مثل أوكرانيا وجورجيا، وهي التي تتدخل في الشيشان، فقضت على التمرد الشيشاني ثم انطلقت إلى خارج حدودها لتحافظ على مصالحها الحيوية ودخلت قواتها العسكرية عام ٢٠٠٨ إلى جورجيا بالقوة العسكرية لأول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة في عملية محدودة الأهداف، لم تستطع الهيئة الأميركية المتراجعة ردعها. وأدت العملية إلى استقلال إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا واعتراف روسيا بهما كدولتين مستقلتين وبذلك حققت روسيا تقدماً كبيراً في الحفاظ على أمنها الإقليمي بعدما كان شبه مستباح. هذا التقدم كان من دون شك جاء على حساب القوة العظمى أي الولايات المتحدة.

-الصين الدائنة-

بلغت قيمة الديون الصينية للولايات المتحدة عن طريق سندات الخزينة ٢،١ تريليون دولار^(٤) وهذا ما دفع العلاقة الصينية الأميركية إلى وضع جديد: دولة دائنة مع دولة مدينة مع ما يترتب ذلك من تعقيدات في العلاقة بينهما والتي أكدت تحرر الصين من الهيمنة الأميركية واقتربها من أن تصبح قوة عالمية في وقت لم يعد بعيداً وعندما ترى ذلك ملائماً لمصلحتها. لم تتورط الصين بحروب ونزاعات وركزت جهودها على التنمية الاقتصادية وحققت أعلى معدلات نمو في العالم. وفيما كان اقتصادها يتقدم كان الاقتصادان الأمريكي والأوروبي يتراجعان حتى أصبحا على حافة الانهيار، وباتت الصين عنصر استقرار عالمي لأنها وضعت على عاتقها الجهود من أجل الحؤول دون انهيار الاقتصاد العالمي. ثم إن الصين حسمت بسرعة أزمتها الداخلية في تشينغ شانغ والتببت ولم تسمح للخارج الأميركي بالتدخل في شؤونها الداخلية تحت شعارات حقوق الإنسان وتقرير المصير. وبدأت الصين تظهر تمرداً

على الولايات المتحدة في مجلس الأمن عندما شاركت مع روسيا في إعلان الفيتو على مشروع قرار أوروبي مدعوم من الولايات المتحدة ضد سوريا.

القطب المتعثر

انطلاقاً من الوقائع السياسية والاستراتيجية المذكورة أعلاه يمكن القول إن الولايات المتحدة لم تتمتع لوقت طويل في منصب القوة العظمى في العالم. بعد نحو ١٠ سنوات من اعلان النظام العالمي الجديد ضرب الإرهاب في واشنطن ونيويورك، الأمر الذي لم يحصل في الولايات المتحدة منذ بيرل هاربر. وانطلقت بعدها الحرب على الإرهاب وغزو أفغانستان والعراق، وما تزال في حالة عداء مع إيران منذ استلام الثورة الإسلامية للسلطة عام ١٩٧٩، من دون أن تحقق شيئاً من أهدافها السياسية واكتفت بالحصار الاقتصادي والسياسي. وتعرضت صورة الولايات المتحدة للضعف بعد النتائج الكارثية للحرب على أفغانستان التي يبدو أن الطالبان سوف تكون القوة المهيمنة بعد الانسحاب الأميركي عام ٢٠١٤، وبعدها تأكد للساسنة الأميركيين أن إيران ستكون اللاعب الأول الخارجي في العراق بعد الانسحاب الأميركي نهاية العام الجاري.

هل تبقى الولايات المتحدة القطب الواحد أم يشهد العالم قطباً جديداً أو عدة أقطاب؟ من شبه المؤكد أن الولايات المتحدة لن تستطيع في المستقبل القريب إملاء سياستها وإرادتها على العالم. وجاء الفيتو الثنائي الأميركي الروسي لوقف الهيمنة الأميركية في الأمم المتحدة تويجاً لجهود من دول كبيرة متضررة من الهيمنة الأميركية بدأت بتشكيل تجمعات اقتصادية ثم تطورت إلى التنسيق السياسي. وأبرز هذه التجمعات منظمة شنغهاي التي بدأ تأسيسها عام ١٩٩٦ وكانت تضم دول آسيا الوسطى وروسيا والصين، ومن ثم الهند وإيران.

بدأ التعاون بين روسيا والصين بعد نهاية نظام القطبية الثنائية، وانتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق.

جاءت فكرة اجتماع شنغهاي رداً على صلف الولايات المتحدة وتفردتها وتماديها في إخضاع أية دولة تعارض سياستها، وكانت أحداث صربيا، وما رافقها من تقسيم يوغسلافيا السابقة، وسلخ إقليم كوسوفو عن صربيا، وقصف السفارة الصينية في صربيا، أسباباً دفعت الصين وروسيا للالتقاء وتأجيل خلافاتهما لمواجهة الهيمنة الأميركية.

كان هدف اجتماع شنغهاي الأول توجيه رسالة إلى الولايات المتحدة بأن لا تتعرض لمصالح الصين وروسيا، وهي بذلك تنطلق من دافع «ردعي»، ورسالة أخرى إلى دول الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي بأن هذا التجمع الذي يشكل نحو ثلث سكان العالم صار حاضراً في الساحة الدولية ولن يسمح بالتعرض لمصالحه. وعلى شكل حكومة مصغرة، بدأ عام ٢٠٠١ الكلام عن مجموعة بريك

المؤلفة من أربع دول: هي البرازيل وروسيا والصين والهند التي تشكل مجموعة اقتصادية ضخمة وهي أعضاء في مجموعة العشرين الدولية، كما بدأت بتشكيل نفوذ سياسي لكون اثنين من أعضائها عضوين دائمين في مجلس الأمن وثلاثة أعضاء منها دول نووية. وانضمت جنوب أفريقيا مؤخراً إلى اجتماعات بريك وبذلك امتد تأثيرها إلى أفريقيا.

إن تطور العلاقات بين دول شنغهاي واختصارها إلى مجموعة بريك يفضي إلى شكل من أشكال التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، ويسهم في صياغة نظام دولي متعدد الأقطاب في المستقبل على حساب القطب الأميركي الواحد. وتشير مواقف بريك من الأزمة السورية المختلفة عن مواقف الولايات المتحدة وأوروبا إلى أن زمن القطب الواحد بدأ بالأفول لمصلحة قطبين بدأ الثاني منهما وهو مجموعة بريك بالتبلور وإظهار نفوذه السياسي الدولي.

إلا أن ذلك لا يعني في أي حال من الأحوال أن الولايات المتحدة أصبحت ضعيفة أو مستضعفة لأن عناصر القوة في الاقتصاد الأميركي ما زالت قائمة وتفوقها كبير في المجال التكنولوجي والمعلوماتي والبحثي والصناعي، وما زالت الدولة الوحيدة التي تستطيع تحريك قواتها العسكرية إلى أي مكان في العالم ناهيك عن التفوق العسكري الواضح على باقي دول العالم.

الوضع الاستراتيجي الأميركي في العالم

جاء في نشرة استراتيجية الأمن القومي الأميركية الصادرة عن البيت الأبيض: «في مطلع القرن الواحد والعشرين تواجه الولايات المتحدة جملة تحديات لأمنها القومي، وكما نجحت في المساعدة على تحديد مسار القرن العشرين فإنها سوف تبني مصادر القوة والنفوذ وتحدد النظام العالمي القادر على التغلب على تحديات القرن الواحد والعشرين»^(٥). بعد مضي عقدين على انتهاء الحرب الباردة يبدو مشهد العالم المتغير كما يلي: نمو كبير في الاقتصاد العالمي، وتحكم التجارة الدولية. بمصير معظم الدول، وتوسّع دائرة الدول الديمقراطية، وتراجع خطر المواجهة النووية، وانتشار الديمقراطية وتطلّع الشعوب للتحكم بمصيرها. في المقابل هناك مشاكل كبيرة تواجه هذا العالم أبرزها أن الحرب على الإيديولوجيات تراجعت لتحل مكانها الحروب الدينية والإثنية والقبلية، وارتفعت مخاطر الانتشار النووي، ازداد عدم الاستقرار الاقتصادي، وتراجعت المساواة بين الشعوب. ويتشارك الجميع مخاطر تلوث البيئة وتأثيرها على الغذاء والصحة العامة. ويمكن القول إن أدوات بناء الدول نفسها يمكن أن تستخدم لتدميرها. إزاء هذا المشهد جاءت هجمات ١١ أيلول لتفتح صفحة جديدة في خيارات الأميركيين وهي محاربة الإرهاب وما يترتب عليها من سياسات واستراتيجيات جديدة ومكلفة. وقد وضع البيت الأبيض استراتيجية ثابتة للولايات المتحدة تخدم مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية انطلاقاً من التحديات التي يفرضها الواقع الدولي الراهن في أوائل القرن الواحد والعشرين ومن الفرص التي يؤمنها النظام العالمي الجديد لتحقيق أهداف ومصالح أميركا.

حدد البيت الأبيض أربعة أهداف ثابتة للاستراتيجية الأميركية هي الأمن ويقصد به أمن الولايات المتحدة ومواطنيها وحلفائها وشركائها. والازدهار أي تحقيق اقتصاد أميركي قوي ومتطور وخلاق ضمن نظام دولي يوفر الفرص وسبل التقدم. والقيّم أي احترام القيم العالمية داخل الولايات المتحدة وخارجها والحفاظ على النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة الذي يحقق السلام والأمن ويوفر الفرص من أجل تعاون أقوى لمواجهة التحديات العالمية.

في القوة العسكرية تعتبر الولايات المتحدة من دون نقاش الأقوى عسكرياً في العالم فهي سيدة البحار بأساطيلها المنتشرة في جميع البحار والمحيطات وأقمارها الاصطناعية في الفضاء تراقب الكرة الأرضية بأكملها وقواتها البرية منتشرة في نحو ٥٥٠ مكاناً في العالم وهي الدولة الوحيدة القادرة على التدخل العسكري التقليدي في جميع أنحاء العالم.

تتمتع الولايات المتحدة بدبلوماسية ناشطة متحركة لا تهدأ. وترى الدبلوماسيين يأتون من واشنطن وينضمون إلى السفراء في المناطق الساخنة ويتابعون ادق التفاصيل ويمسكون بملفاتهم ويعالجونها بجدية ويحرصون على استمرارها عند كل تغيير للأشخاص المسؤولين. وعلى الصعيد الاستخباري يوجد في الولايات المتحدة ١٧ جهاز استخبارات تنضوي تحت إمرته رئيس المجموعة الاستخبارية (استحدث هذا التنظيم الرئيس بوش الثاني بعد ١١ أيلول) وأهم الأجهزة هي وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي ووكالات الدفاع والجيش والقوات الجوية والبحرية ومكتب التحقيق الفدرالي وغيرها.

حققت الولايات المتحدة تقدماً اقتصادياً مذهلاً جعلها تتربع على عرش الاقتصاد العالمي وتهيمن على اقتصادات العالم وتحوّل الدولار الأميركي إلى عملة دولية. وفي عام ١٩٧٢ أعلن الرئيس نيكسون وقف الارتباط بين الدولار والذهب، معتبراً أن قوة الاقتصاد الأميركي هي مصدر قوة الدولار، وبعدها طرحت أوراقها النقدية من دون تغطية. لم يتأثر الاقتصاد الأميركي إلا قليلاً نتيجة أحداث ١١ أيلول وبعد الإعصارات التي اجتاحت مناطق عديدة أبرزها إعصار كاترينا الذي زادت خسائره على ١٠٠ مليار دولار. حتى الأزمة المالية العالمية الأخيرة الناتجة عن إفلاسات المصارف الكبرى وتدهور سوق العقارات استطاعت الولايات المتحدة مواجهتها باعمال تحفيز وهي كناية عن طرح مبالغ مالية هائلة في الأسواق وتعويم البنوك من أجل تحريك الاقتصاد والتغلب على عدو الاقتصاد الأول وهو الجمود.

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه أضحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم والسلطة التي تتحكم في مصير الدول والشعوب. مع كل ذلك أوقعت الولايات المتحدة نفسها في حربين تقليديتين في أفغانستان والعراق استنزفتا مواردها وإمكاناتها العسكرية والاقتصادية. وبدا أن هاتين الحربين سوف تنتهيان بهزيمة واضحة للولايات المتحدة بسبب عدم تحقيق أهدافها بل على العكس تحققت أهداف أعدائها. يضاف إلى هاتين الحربين الحرب على الإرهاب التي بدأت بعد ١١ أيلول ٢٠١١ ولم تنته بعد ولا يقدر أن تنتهي في المستقبل القريب.

شكل قرار الولايات المتحدة الانسحاب من العراق في نهاية ٢٠١١ والانسحاب من أفغانستان في نهاية ٢٠١٤ شبه هزيمة عسكرية وسياسية، وقد أملت المعطيات السياسية والاقتصادية على الإدارة اتخاذ هذا القرار ووافق عليه الكونغرس بسبب تفهمه للكلفة العالية للحربين.

تمتد استراتيجية الولايات المتحدة إلى مختلف مجالات السياسة والأمن والدفاع والاقتصاد والثقافة وغيرها، وما يهمنها هو استراتيجية الأمن لأنها الأساس في المواجهة مع الهيمنة الأميركية. ونعرض للوضع الاستراتيجي الأميركي بالاستناد إلى الاستراتيجية التي أعدها البيت الأبيض وتقوم على الآتي:

يعتبر البيت الأبيض أن التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة تغيرت بشكل دراماتيكي خلال السنوات العشرين الماضية، فبدلاً عن خصم نووي واحد، أي الاتحاد السوفياتي السابق، تتعرض لتهديد انتشار أسلحة نووية ووصولها إلى أيدي متطرفين لا يمكن ردعهم عن استعمالها. وبدلاً من التعامل مع

امبراطورية كبيرة توسعية تواجه الولايات المتحدة عدداً من الدول التي تعتبرها متطرفة ومراقبة عن الشرعية الدولية أو أنها دول تنهاوى وتشكل خطراً جراً تفككها. بالإضافة إلى مواجهة أعدائها في الميدان التقليدي تواجه أميركا خطر الحرب غير المتماثلة (الحرب الثورية والإرهاب) وخطر حرب المعلوماتية. تبقى مسؤولية الولايات المتحدة حماية مواطنيها والاضطلاع بمسؤولية الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. والولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على نشر قوات عسكرية مقاتلة في جميع أنحاء العالم وتحتفظ بقدرات عسكرية متفوقة تمكنها من إلحاق الهزيمة بأي عدو، وردع أي تهديد وتأكيد مصداقيتها تجاه حلفائها وشركائها. في الداخل تعتمد الإدارة على تكامل جهود الأمن الوطني مع كل متطلبات الأمن القومي وتعزيز جهوزية الوحدات المختصة ومرونتها في العمل. في الخارج، تعزز الإدارة تحالفاتها وتقيم شراكات جديدة وتستخدم أدوات القوة الأميركية من أجل تحقيق أهدافها ومن ضمنها استخدام الدبلوماسية وتقوية القواعد والنظم الدولية من أجل عزل الحكومات التي لا تلتزم بها وحشد التعاون الدولي ضد اللاعين- غير الدول الذين يعرضون أمنها للخطر.

تتمثل تدابير الأمن في الاستراتيجية الأميركية النقاط التالية:

- تعزيز الأمن والمرونة في العمل على الجبهة الداخلية؛

تواجه الولايات المتحدة الاخطار المهددة لمواطنيها وهي الإرهاب والكوارث الطبيعية والهجمات الألكترونية المعلوماتية وانتشار الأوبئة. ولهذه الغاية يجري تعزيز التدابير الأمنية في الداخل لردع أي هجمات وحماية البنى التحتية والموانئ البحرية والجوية والنقاط الحدودية والسواحل والأجواء وتنسيق الجهود الفدرالية والمحلية والأهلية لتحقيق هذه الأهداف.

- اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة حالات الطوارئ: تقوم الإدارة ببناء كل الإمكانيات المطلوبة من أجل مواجهة الكوارث والتخفيف من أضرارها، والتأكد من توحيد كل الجهود والمؤسسات المعنية بعمليات الإنقاذ والإغاثة تطوير وتعزيز الإمكانيات التقنية والاتصالات، وتخطيط برامج العمل على مختلف المستويات الحكومية من أجل سرعة المواجهة ونجاحها.

- تحصين المجتمع ضد الراديكالية: حصلت مؤخراً أعمال إرهابية قام بها متشددون أعدوا أنفسهم للعمل في داخل البلاد وخارجها وتبين أنه قد تمت تنشئتهم في داخل البلاد. تقوم الحكومة الفدرالية باتخاذ تدابير لتوعية العائلات والمجتمعات والمؤسسات. تخصص الحكومة الفدرالية جهوداً استخبارية من أجل تفهم هذا التهديد وحث المجتمعات على مواجهته وإعداد برامج لهذه الغاية. وتقوم أيضاً ببناء على خبرة الوكالات الحكومية ومواردها، بالإصغاء إلى هواجس المجتمع ومنع الهجمات على الداخل الأميركي وإعداد سياسات تتماشى مع اهتمامات المجتمعات للحفاظ على التعددية واعتبارها مصدر قوة أميركياً.

- تحسين الليونة في العمل من خلال شراكة بين القطاعين الخاص والعام: عند حصول حوادث يجب أن تظهر الإدارة مرونتها في الخروج من الوضع الاستثنائي والإسراع في العودة إلى الحياة الطبيعية. يجب الاهتمام بالقطاع الخاص لأنه يمتلك معظم موارد البلاد وبنائها التحتية ويلعب دوراً هاماً في أعمال الإغاثة. يجب إيجاد حوافز للحكومة والقطاع الخاص من أجل وضع هيكلية ومخططات وأنظمة تخفف من التعرض للأضرار، وتشجيع الاستثمار في التحسينات على البنى التحتية.

- التعامل مع الجماعات والمواطنين: يجب التأكيد على واجب الأفراد والجماعات في توفير المعلومات المطلوبة المتعلقة بالأخطار الطارئة والتشديد على اتخاذ خطوات عملية تمكن جميع الأميركيين من حماية انفسهم وعائلاتهم وجيرانهم ومجتمعهم.

تفكيك وضرب تنظيم القاعدة والتنظيمات المتطرفة العنيفة التابعة له في أفغانستان وباكستان وجميع أنحاء العالم

تشن الولايات المتحدة حرباً واسعة على تنظيم القاعدة من أجل القضاء عليه وتعتمد في هذه الحرب استراتيجية الحماية في الداخل والمحافظة على الأسلحة الفتاكة، ومنع وصولها إلى القاعدة، ومنع القاعدة من الحصول على ملاذ آمن في العالم. وتعمل على بناء شراكات إيجابية مع الجماعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم. تلحظ الاستراتيجية الأميركية في محاربة القاعدة إجراءات عديدة هي:

- منع الهجمات على الأراضي الأميركية وداخلها: من أجل منع العمليات الإرهابية على الأراضي الأميركية يجب تضافر جهود الاستخبارات والضابطة العدلية وجهاز الشرطة والأمن الداخلي وأن تتشارك جميعها المعلومات الاستخبارية وتوصلها إلى مسؤولي الاستخبارات والمحللين وضباط مكافحة الإرهاب. يجب التنسيق مع الشركاء في الخارج من أجل تحديد مصدر تمويل الإرهاب وتعبه والوصول إليه. يجب تعزيز التعاون الثنائي مع الدول ومن خلال المنظمات الإقليمية والدولية لتنسيق الجهود الدولية لمنع العمليات الإرهابية.

- تقوية الأمن الجوي: من المعروف ان الطيران الدولي هو هدف أساسي لتنظيم القاعدة والتنظيمات التي تدور في فلكه. تقوم الولايات المتحدة بتعزيز الأمن الجوي في العالم بالتركيز على جمع المعلومات وفحص الركاب وإجراءات التفتيش واستخدام أجهزة المسح المتطورة وتعزيز قواعد الأمان في الطيران الدولي.

- منع الإرهابيين من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل: من أجل منع وقوع أسلحة الدمار الشامل بيد الإرهابيين تتخذ الولايات المتحدة حزمة إجراءات لتكثيف الجهود لحماية جميع المواد النووية وفق برنامج زمني حتى نهاية العام ٢٠١٣ ومنع انتشار الأسلحة النووية. كما تتخذ إجراءات لحماية الإمكانيات والمعلومات في العلوم الكيميائية التي تؤدي إلى إساءة استعمالها.

- منع القاعدة من تهديد الولايات المتحدة ومواطنيها وشركائها وحلفائها ومصالحها في جميع أنحاء العالم: تعمل الولايات المتحدة على منع القاعدة أو أي من حلفائها من أن تكتسب أي قدرة على التخطيط وتنفيذ هجمات إرهابية خصوصاً ضد الولايات المتحدة. يُعدّ تنظيم القاعدة في باكستان الأخطر في العالم ومع ذلك تواجه الولايات المتحدة تهديدات من أماكن أخرى في العالم وتسعى السلطات الأميركية إلى منع القاعدة والمنظمات التابعة لها من التخطيط والتدريب للإرهاب وتطوير الإرهابيين وتمركزهم في جميع بلاد العالم ومن ضمنها أوروبا وأميركا الشمالية.

- باكستان وأفغانستان: يعتبر هذان البلدان مركز الثقل لتنظيم القاعدة. في أفغانستان تسعى الولايات المتحدة لمنع القاعدة من أي ملاذ آمن، ومنع طالبان من الإطاحة بالحكومة الأفغانية، ودعم قوات الأمن الأفغانية والحكومة، لتمكين من تولي المسؤولية في البلاد. وفي باكستان تعمل مع الحكومة الباكستانية لمواجهة التهديدات المحلية والإقليمية والدولية من الإرهابيين. تتحقق هذه الأهداف من خلال الخطوات الثلاث التالية:

١- تتابع القوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي («إيساف») استهداف المتمردين وحماية المدن والتجمعات السكنية وزيادة دعم تدريب القوات الافغانية من أجل انتقال المسؤولية في المستقبل إلى الحكومة الافغانية.

٢- العمل مع الشركاء في الأمم المتحدة والحكومة الأفغانية من أجل توفير خبرة ودراية في الحكم. تدعم الولايات المتحدة الرئيس الأفغاني والحكومة والوزارات والمحافظين والحكام المحليين لمكافحة الفساد وتقديم الخدمات اللازمة للمواطنين والتأكيد على المحافظة على حقوق الإنسان لدى الشعب الأفغاني - رجالاً ونساء. تؤكد الولايات المتحدة على استقرار أفغانستان وازدهارها.

٣- تعزيز العلاقة مع باكستان استناداً إلى المصالح المشتركة والاحترام المتبادل. من أجل التغلب على الإرهابيين الذين يهددون البلدين ستعزز الولايات المتحدة قدرة باكستان على استهداف الإرهابيين داخل أراضيها وتقديم لها مساعدات أمنية. كما ستقدم مساعدات لسد احتياجات الشعب الباكستاني من أجل بناء شراكة استراتيجية وتقوية التعاون في مجالات عديدة.

- حرمان القاعدة من الملاذات الآمنة وتقوية الدول المهددة: ستواجه الولايات المتحدة تنظيم القاعدة في أي مكان يقيم فيه ملاذاً آمناً مثل اليمن والصومال والمغرب والساحل الأفريقي الغربي بكل الضغوط. وستقوي شبكة حلفائها من أجل تعطيل القدرات البشرية والمالية والمخططات، وإحباط مخططات العمليات الإرهابية قبل تنفيذها. ستركز الجهود على تبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون في التحقيقات وخلق ممارسات جديدة من التعاون لمواجهة الأعداء المشتركين.

- اعتماد معايير العدالة الثابتة والحاسمة: اعتماد مقاربات قانونية تنسجم مع القيم الأميركية في احتجاز المتهمين واستجوابهم. ويجب جلب الإرهابيين إلى العدالة والالتزام بحكم القانون.

- مقاومة الخوف والمبالغة في ردود الفعل: من المعروف أن هدف الأعمال الإرهابية هو بث الذعر فإذا اعترنا الخوف نكون قد حققنا هدف الإرهابيين. إن المبالغة في ردود الفعل على العمليات الإرهابية تؤدي إلى شرخ بين الولايات المتحدة وبعض المناطق والأديان وستؤدي إلى تقويض عمل القيادة الأميركية وتجعل الولايات المتحدة أقل أمناً.

- التباين بين نوايا القاعدة بالتدمير وإيمان الولايات المتحدة بالبناء: فيما تعمد القاعدة إلى التدمير سوف توضح الولايات المتحدة نواياها في بناء الجسور بين الشعوب من مختلف المناطق والمعتقدات وسوف تستمر بالعمل لحل النزاع العربي الإسرائيلي الذي يعتبر مصدر توتر منذ زمن طويل. وستقف إلى جانب حقوق كل الشعوب بمن فيهم الذين تختلف معهم. وتقيم شراكات مع مجموعات إسلامية في جميع أنحاء العالم.

في مجال الصحة والتعليم والابتكارات، وفي مجال التأكيد على العلاقة مع المسلمين، ستؤكد على التزامها بدعم تطلعات الشعوب لتحقيق الأمن وخلق الفرص. وأخيراً ترفض الولايات المتحدة الكلام عن أن القاعدة تمثل أية سلطة دينية. وتعتبر أنها ليست القيادة الدينية بل مجموعة من القتلة لأن الإسلام مثل سائر الأديان لا يرضى بقتل الأبرياء.

منع انتشار الأسلحة البيولوجية والنووية والمحافظة على المواد النووية:

إن أخطر ما يواجه الشعب الأميركي هو هجوم إرهابي باستخدام السلاح النووي، كما يؤدي انتشار الأسلحة النووية إلى تهديد للأمن والسلام الدوليين. بعد انتهاء الحرب الباردة ازداد خطر الهجوم باستخدام الأسلحة النووية. وبقي مخزون الأسلحة النووية على حاله وامتلك مزيد من الدول السلاح النووي. واستؤنفت التجارب النووية. وشهدت السوق السوداء الاتجار بالأسرار والمواد النووية وظهر تصميم الإرهابيين على شراء السلاح النووي أو صنعه أو سرقة. ستبذل الولايات المتحدة أقصى جهودها من أجل احتواء المواد النووية، ولهذه الغاية تقوم بما يلي:

- متابعة تحقيق هدف «عالم خال من الأسلحة النووية»: علماً أن هذا الهدف لن يتحقق في ولاية هذه الإدارة. تلتزم الولايات المتحدة استناداً إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية ان تتعاون مع روسيا والدول الأخرى من أجل زيادة المصدقية في محاسبة الآخرين على التزامهم بموجبات المعاهدة. ما دامت الأسلحة النووية موجودة فإن الولايات المتحدة تلتزم بالاحتفاظ بترسانة نووية كافية من أجل ردع خصومها والتأكيد لخلقائها على احترام التزاماتها الأمنية. وقعت الولايات المتحدة مع روسيا معاهدة «ستارت» للحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية والتي تحدد عدد الرؤوس النووية ووسائل الإطلاق وطرق المراقبة. الولايات المتحدة بصدد تخفيف الاعتماد على الأسلحة النووية في مقاربتها الأمنية والتأكيد على عدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول التي لا تمتلكها وتلتزم بموجبات معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وبعدهم إنتاج سلاح نووي. وستتابع مصادقة

الدول على معاهدة منع إجراء التجارب النووية.

– تقوية العمل بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية: إن جوهر معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية هو أن الدول التي تحوز على هذه الأسلحة تتجه إلى نزعها والدول التي لا تمتلك هذا السلاح تمتنع عن حيازته ولجميع الدول حق الحصول على الطاقة النووية السلمية. من أجل تقوية هذه المعاهدة يجب أن تسعى إلى مزيد من الصلاحيات والموارد في أعمال التفتيش. ويجب التأكد من أن جميع الدول تفي بالتزاماتها في هذه المعاهدة وأن تتخذ تدابير ضد الدول غير الملتزمة.

– تقديم خيار واضح لإيران وكوريا الشمالية: تسعى الولايات المتحدة إلى إزالة السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية ومنع إيران من حيازته. إنه ليس استغراباً لدول لكن إذا تخلصت كوريا الشمالية من السلاح النووي وامتنعت إيران عن بناء سلاح نووي فهذا يؤدي إلى تكاملهما مع المجتمع الدولي. أما إذا لم يحصل ذلك فإن هناك وسائل أخرى لزيادة عزلهما لحين موافقتهما على التخلص من هذه الأسلحة.

– المحافظة على الأسلحة والمواد النووية المعرضة لسوء الاستخدام: في عام ٢٠١٠ وبمبادرة أميركية اجتمعت قمة الأمن النووي العالمي بحضور ٤٧ دولة بهدف المحافظة على المواد النووية من خطر سيطرة الإرهابيين عليها. في نهاية عام ٢٠١٣ سوف تسعى الولايات المتحدة إلى التركيز على قيام جهود دولية من أجل التأكد من المحافظة على المواد النووية المعرضة لسوء الاستخدام وتعزيز حمايتها وإجراء مساءلات عنها بالتعاون مع المؤسسات الدولية، وإقامة شراكات جديدة لإقفال هذا الموضوع. ستقوم الولايات المتحدة بإطلاق مبادرة أمن انتشار الأسلحة النووية، والمبادرة العالمية لمحاربة الإرهاب النووي، من أجل البحث عن المواد النووية واعتراضها أثناء نقلها ومنع الاتجار بالتكنولوجيا النووية.

– دعم الطاقة النووية السلمية: فيما تتحرك بعض الدول لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية يجب التحقق من أن تلك الدول تطور بنى تحتية من أجل ضمان إنتاج الطاقة بسلامة وأمان. تسعى الولايات المتحدة من أجل توفير الهيئات المختصة وتدريب الموظفين المعنيين وتعميم قواعد الأمان لمنع العمليات الإرهابية في المجال النووي وتأمين التعامل بسلامة مع الوقود النووي في أول العمليات وآخرها.

– مواجهة التهديدات البيولوجية: إن انتشار العوامل البيولوجية القاتلة في المناطق السكنية يؤدي إلى موت أعداد كبيرة من السكان ويؤثر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. تعمل الإدارة الأميركية مع شركاء في الداخل والخارج للحماية من التهديدات البيولوجية بنشر قواعد الصحة العامة الدولية، وتعزيز تدابير الأمان والاطلاع الدائم على المخاطر الحالية والمرتبقة وتعزيز القدرات من أجل منع الهجمات البيولوجية، وتوقيف من يقوم بهذا العمل، وتأمين الاتصال مع المعنيين بالاختار البيولوجية، وإطلاق حوار دولي حول التهديدات البيولوجية.

دفع عملية السلام والأمن وتحقيق الفرص في الشرق الأوسط الكبير

تملك الولايات المتحدة مصالح هامة في الشرق الأوسط الكبير تتضمن:

- التعاون في مجالات عديدة مع «صديقتها المقربة إسرائيل» والالتزام الثابت بأمنها.
- تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وإتاحة الفرص أمامه، وتحقيق طموحاته المميزة.
- وحدة العراق وأمنه ودعم الديمقراطية فيه وإعادة تكامله مع محيطه.
- تحويل السياسة الإيرانية بعيداً عن سعيها لامتلاك الأسلحة النووية ودعمها «الإرهاب وتهديد الدول المجاورة».
- منع انتشار الأسلحة النووية والتعاون في مكافحة الإرهاب، واستكشاف موارد الطاقة وتكامل المنطقة في الأسواق العالمية.
- إن علاقة الولايات المتحدة مع أصدقائها الإسرائيليين والعرب تتجاوز الالتزامات الأمنية نحو التجارة والتبادل والتعاون في مسائل عديدة.

أهم القضايا الاستراتيجية أمام الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الكبير هي:

- مع نهاية الحرب في العراق إنهاء مرحلة انتقالية جادة: تعتبر الولايات المتحدة أن الحرب على العراق تشكل تحدياً كبيراً لها وللمجتمع الدولي وللشعب العراقي وللمنطقة بكاملها، وهي تهدف إلى عراق سيد مستقل معتمد على نفسه، وتسعى إلى قيام حكومة عراقية تمثل الشعب، وتخضع للمساءلة وتمنع الإرهابيين من الحصول على ملاذ آمن في البلاد. تسعى الولايات المتحدة لتحقيق هذه الأهداف باعتماد استراتيجية تتألف من ثلاثة مكونات:

أ- أمن المرحلة الانتقالية: سوف تسحب الولايات المتحدة قواتها من العراق التزاماً بالاتفاقية المعقودة مع الحكومة العراقية. سوف تستمر بتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية وتقديم المشورة لها وتنفيذ مهمات محددة لمكافحة الإرهاب، وسوف تنقل المسؤولية الأمنية بكاملها إلى الحكومة العراقية.

ب- دعم المؤسسات المدنية: مع تحسن الوضع الأمني سوف تتوسع المساعدات المدنية الأميركية للعراق وسوف تحافظ الولايات المتحدة على نشاطها السياسي والدبلوماسي والمدني من أجل حل الخلافات بين العراقيين، وتكامل اللاجئين والمهجرين العائدين في المجتمع، وتطوير مؤسسات ديمقراطية خاضعة للمساءلة. ستعمل الولايات المتحدة مع الحكومة العراقية لتطبيق اتفاقية الإطار الاستراتيجي، مع الحرص أن تتولى وزارة الخارجية الأميركية زمام القيادة. تتضمن هذه الاتفاقية التعاون في مجالات الدفاع والأمن والدبلوماسية والسياسة والتعليم والصحة والعلوم وحكم القانون.

ج- الدعم في مجال الدبلوماسية الإقليمية والتنمية: سوف تتابع الولايات المتحدة نشاطها في المنطقة للتأكد من أن انسحاب القوات الأميركية من العراق يوفر فرصة لتثبيت الاستقرار والتنمية المستدامة في العراق ودول المنطقة. ستحافظ الولايات المتحدة على وجود مدني في المنطقة يؤمن مصالحها الاستراتيجية في العراق والمنطقة.

- متابعة عملية السلام العربية الإسرائيلية: تعتبر الولايات المتحدة أنها و«إسرائيل» والفلسطينيين والدول العربية لها مصلحة في تحقيق تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي تقوم على تحقيق آمال الإسرائيليين والفلسطينيين في الحفاظ على أمنهم وكرامتهم، ويحقق لـ«إسرائيل» السلام الآمن والدائم مع جميع جيرانها. تسعى الولايات المتحدة إلى حل دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن: دولة يهودية تعيش في أمن حقيقي ومقبولة ويتمتع الإسرائيليون فيها بجميع حقوقهم، ودولة فلسطينية في الأراضي المجاورة وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ وتحقيق آمال الشعب الفلسطيني. سوف تستمر الولايات المتحدة بالعمل مع من وصفتهم بالشركاء الذين اعتبرت أن «لهم ميولنا وعقليتنا» في المنطقة من أجل مسائل الوضعية الدائمة وهي: أمن «إسرائيل» والفلسطينيين، والحدود، واللاجئين، والقدس. وتسعى أيضاً إلى الحصول على دعم دولي لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية ودعم التنمية الاقتصادية. تعتبر الولايات المتحدة أن السلام العربي الإسرائيلي لن يكون دائماً إلا إذا انتهى التدخل الإقليمي «المؤذي». فيما تسعى الولايات المتحدة إلى سلام فلسطيني إسرائيلي فإنها تعمل أيضاً على سلام إسرائيلي- لبناني وإسرائيلي-سوري و سلام شامل مع كل جيرانها. وتتعاون الولايات المتحدة لهذه الغاية مع مبادرات إقليمية ومشاركات متعددة الاطراف ومفاوضات ثنائية.

- السعي لتحويل إيران إلى دولة مسؤولة: تعتبر الولايات المتحدة أن إيران منذ عقود عرّضت الأمن في المنطقة وفي الولايات المتحدة للخطر وفشلت في الالتزام بمسؤولياتها الدولية. وبالإضافة إلى برنامجها النووي الغامض فإنها تستمر بدعم الإرهاب وتقويض السلام بين «إسرائيل» والفلسطينيين وحرمان شعبها من حقوقه الإنسانية. وقد مضت سنوات عديدة على مقاطعة إيران ولم تغير سلوكها، وعلى العكس أصبح هذا السلوك يشكل تهديداً. يمكن إجراء الحوار مع إيران من دون وهم، ويمكن أن يقدم لإيران طريق نحو مستقبل إذا كان القادة الإيرانيون جاهزين لذلك ومستعدين لتغيير سلوكهم واستعادة ثقة المجتمع الدولي بهم وأوفوا بالتزاماتهم الدولية. وإذا أصرت الحكومة الإيرانية على رفض الالتزامات الدولية فإنها سوف تواجه المزيد من العزل.

تشكل الفقرات أعلاه دليل عمل لأجهزة الإدارة الأميركية في التعامل مع الأزمات والمشاكل وفقاً للخطوط العامة. لكن لا يمكننا بكل بساطة القبول بأن هذه هي الاستراتيجية الأميركية رغم أنها رسمية ومعتمدة في الإدارة. ويشير تطور الأحداث إلى أن هناك استراتيجية غير معلنة تتضمن سلوكاً استخبارياً يؤدي إلى تطورات سياسية تتم معالجتها وفقاً للاستراتيجية المعلنة. وقد صدرت عدة كتب لعملاء سابقين في وكالة الاستخبارات الأميركية تحدثوا فيها عن عمليات اغتيال وتحريض وقلب أنظمة

ورشواى قامت بها الإدارة الأميركية في عدد كبير من دول العالم وأبرزها كتاب «إرث الرماد» تأليف تيم وينر الصادر عام ٢٠٠٩ وكتاب «الحجاب» لبوب وودورد الصادر عام ١٩٨٨. وهذا ما يدفعنا للاعتقاد أن هناك استراتيجية موازية تتضمن استخدام جميع السبل من أجل مواكبة تنفيذ الاستراتيجية المعلنة. ومثلاً على ذلك تواجب نشاطات أجهزة الاستخبارات التدابير الاستراتيجية المعلنة تجاه إيران. في قضية الغموض النووي تشن عمليات استخبارية من أجل التعرف على البرنامج النووي ووقفه عند حد معين، وفيما يتعلق بالإرهاب تدفع الولايات المتحدة بكل طاقاتها من أجل شن عمليات استخبارية لمكافحة ما تعتبره الإرهاب في إيران والعالم. ينطبق هذا على استراتيجية الولايات المتحدة في النزاع العربي الإسرائيلي في تكريس الجهد الاستخباري لما تسميه مكافحة الإرهاب والتدخلات الإقليمية المؤذية لعملية السلام.

بعد انسحاب القوات العسكرية الأميركية من العراق وأفغانستان ستتغير قواعد اللعبة، لن يكون هناك تدخل عسكري جديد للولايات المتحدة على نمط التدخل في العراق وأفغانستان، ويحضر المثل الليبي للتدخل عن بعد باستخدام التكنولوجيا في الطيران الحربي الحديث وربما صواريخ كروز التي تطلق من الغواصات أو السفن الحربية لكن امكانية مواكبتها بعمليات برية لم تعد واردة. وسوف تحرص الولايات المتحدة على عدم الزج بقواتها البرية في احتلالات ونزاعات جديدة.

كيف تحقق الولايات المتحدة أهدافها؟ بغياب أي احتمال لضربات عسكرية مرفقة بعمليات برية يمكن للولايات المتحدة اعتماد أحد الخيارات التالية:

– خيار القصف الجوي والبحري المدمر ضد دولة تعارض سياستها بغية إرغامها على العودة إلى الخطيرة الأميركية. وهنا يبدو المثل الإيراني حاضراً أمامنا. هل توجه الولايات المتحدة ضربة عسكرية إلى إيران؟ تتجه التقديرات إلى استبعاد مثل هذه الضربة لعدم اقتصرها على القصف وتوفير إمكانية عالية لتوسع الحرب إلى مواجهات برية وتهديدات للمصالح الأميركية الأمر الذي يحتم عليها التدخل البري والتورط مجدداً في حرب لن تنتهي إلا بخسارتها، فضلاً عن أن الاقتصاد الأميركي المأزوم لن يتحمل مثل هذا التدخل.

– خيار مساندة «إسرائيل» في توجيه ضربة إلى إيران: ليس سراً أن الإدارة الأميركية الحالية وحتى السابقة لا تجذ أية ضربة إسرائيلية إلى إيران لأنها لا ترى فيها بوادر النجاح في وقف البرنامج النووي. ويحضرنا هنا قول وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا في محاضرة له في معهد بروكغنز^(٦) حضرها نخبة مؤيدي «إسرائيل» في الولايات المتحدة، «إن الضربة العسكرية لإيران توقف البرنامج النووي سنة أو اثنتين على الأكثر» وأنه «يفضل استخدام الدبلوماسية والاقتصاد لإرغام إيران على التخلي عن مشروعها النووي».

– بما أن كلا الخيارين صعب إلى درجة الاستبعاد فإن الولايات المتحدة لجأت إلى نوع جديد من

الحرب وهو «الحرب الناعمة» أي الحرب باستخدام السياسة والدبلوماسية والاقتصاد والمال والإعلام والاستخبارات والعمليات السرية من أجل القضاء على النظام الحاكم في الدولة المعارضة وتقويض اللاعبيين من غير الدول. هذه الحرب هي جارية حالياً وتخوضها الولايات المتحدة بكل إمكاناتها وقدراتها الذكية وعلى جميع الجبهات المذكورة. إنها تستهدف نقاط الضعف البنيوية في الدول المعارضة من تركيبها الإثنية والدينية والمذهبية والقبلية إلى إمكاناتها الاقتصادية والموارد الضرورية والطاقة والأوضاع المالية إلى العلاقات السياسية والدبلوماسية مع المجتمع الدولي ودول الإقليم وأوضاع الحريات والديموقراطية والثقافات والأوضاع الاجتماعية. تلعب الحرب الناعمة على هذه الانقسامات وتستحضر من التاريخ الوقائع والحروب والنزاعات التي تلهب الحماس فيما تغيب أطول مراحل التاريخ التي شهدت تعايشاً وسلاماً بين مختلف الفئات. إذا عدنا عقدين من الزمن للخلف نرى أن الاتحاد السوفياتي السابق قد انهزم في حرب كهذه وسقط وتفكك ولم تكن له الفرصة لاستخدام السلاح النووي ولا التقليدي للدفاع عن نفسه. واليوم تشكل الحرب على سوريا نموذجاً للحرب الناعمة فقد شهدنا استخدام سلاح الإعلام والسياسة والدبلوماسية والاقتصاد بشكل علني وفاضح ضد سوريا. مثل هذه الحرب تماماً هو ما تسعى إليه الولايات المتحدة وما بدأت بالاشتراك مع «إسرائيل» منذ زمن طويل ضد حركات المقاومة في لبنان وفلسطين، حزب الله وحماس وغيرهما. و الحرب الناعمة تختلف عن الحرب الباردة لأن الأخيرة كانت تعتمد حروباً إقليمية طاحنة وثورات وقلب أنظمة بديلاً من المواجهة بين القوتين العظميين نفسيهما. وتتميز هذه الحرب بأنها غير مكلفة مثل الحرب العسكرية وأنها لا تلفت انتباه المواطن الأميركي الذي يتحسس لمقتل جنود أميركيين وخسارة مئات المليارات من الدولارات وهذا لا يحصل في الحرب الناعمة حيث تكون الكلفة المالية محدودة ويسهل تحملها.

الوضع العسكري في الشرق الأوسط

وتأثيرات الانسحاب من العراق وأفغانستان على النفوذ الأميركي

بدأت العلاقات الأميركية في المنطقة العربية قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية حين اجتمع الملك السعودي عبد العزيز آل سعود بالرئيس الأميركي روزفلت^(٧) على متن المدمرة الأميركية كوينسي في البحيرات المرة قرب قناة السويس في مصر في ١٤ شباط ١٩٤٥ وتباحثا في «شؤون دولية وعربية»، في الوقت الذي كانت فيه منطقة الشرق الأوسط تخضع لانتداب بريطانيا وفرنسا ونفوذهما. من المعروف أن الهدف الاستراتيجي الأميركي من الانتشار في منطقة الشرق الأوسط هو حماية مصالح الولايات المتحدة في الحرب الباردة وضمان أمن «إسرائيل» وأمن تدفق النفط إلى الأسواق الأميركية والعالمية. وفي عام ١٩٥٨ حدث أول تدخل عسكري أميركي مباشر في المنطقة عندما أنزلت الولايات المتحدة جنوداً من الأسطول السادس على الشواطئ اللبنانية على خلفية الانقلاب الذي أطاح بالنظام الملكي في العراق، وتخوف الغرب من انضمام العراق إلى الوحدة بين مصر وسوريا، والخشية من إسقاط الرئيس اللبناني كميل شمعون، وكلام الرئيس الأميركي عن ملء الفراغ الناتج عن تراجع الوجود الفرنسي والبريطاني في المنطقة واحتمال انحياز الدول العربية إلى الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة.

الانتشار العسكري الأميركي في الخليج

عام ١٩٧١ وبعدما نالت البحرين استقلالها استأجرت البحرية الأميركية من بريطانيا قاعدة الدعم اللوجستي في البحرين وتغير اسمها عام ١٩٩٩ إلى وحدة دعم البحرية الأميركية. وفي عام ١٩٩٥ كُلف الأسطول الخامس وبحرية المنطقة الوسطى بقيادة الوحدات البحرية الأميركية المتمركزة في مهمات في الخليج وتلك القادمة من المحيطين الهندي والهادي. وفي عام ٢٠٠٢ أعلن عن تشكيل قيادة القوات البحرية المشتركة في البحرين. وتوسع الانتشار العسكري في الخليج وجاءت حرب أفغانستان والعراق لتصبح المهمة قتالية بعدما كانت ردعية دفاعية وذلك على الشكل التالي:

البحرين: وهي مقر الأسطول البحري الأميركي الخامس في المنامة، يعمل فيه ٤٢٠٠ جندي أميركي، ويضم حاملة طائرات أميركية وعدداً من الغواصات الهجومية والمدمرات البحرية وأكثر من ٧٠ طائرة مقاتلة، إضافة إلى قاذفات قنابل ومقاتلات تكتيكية وطائرات التزود بالوقود المتمركزة في قاعدة الشيخ عيسى الجوية.

السعودية: إثر عملية عاصفة الصحراء لتحرير الكويت نشرت القوات الأميركية مركزاً لقيادة القوات الجوية الأميركية الإقليمية داخل قاعدة الأمير سلطان الجوية في الرياض ويضم ٥٠٠٠ جندي تابعين للجيش والقوات الجوية الأميركية وأكثر من ٨٠ طائرة مقاتلة. استخدمت هذه القاعدة في إدارة الطلعات الجوية لمراقبة حظر الطيران الذي كان مفروضاً على شمال العراق وجنوبه خلال فترة تنفيذ العقوبات الدولية، كما كان المركز يعمل للتنسيق بين عمليات جمع المعلومات والاستطلاع والاستخبارات الأميركية في المنطقة. لكن منذ أواسط العام ٢٠٠٣ تقريباً انتقل نحو ٤٥٠٠ جندي أميركي إلى دولة قطر المجاورة، وبقي في السعودية نحو ٥٠٠ جندي أميركي متمركزين فيما يعرف بـ«قرية الإسكان» وبذلك انتهى الوجود العسكري الأميركي في قاعدة الأمير سلطان الجوية في الرياض.

قطر: انتقلت وحدات من القوات الأميركية من السعودية إلى دولة قطر بعد حرب العراق وانتقل إليها كذلك ٦٠٠ عنصر تابع لمركز القيادة العسكرية الأميركية الوسطى في تامبا-فلوريدا. وتوجد في قطر قاعدة العديد الجوية التي تشمل مدرجاً للطائرات يُعدّ من أطول المدرج في العالم، وهي قادرة على استيعاب أكثر من ١٠٠ طائرة على الأرض. وهذه القاعدة هي مقر مجموعة ٣١٩ للاستطلاع الجوي التي تضم قاذفات ومقاتلات وطائرات استطلاع إضافة إلى عدد من الدبابات ووحدات الدعم ومخزون من العتاد والتجهيزات العسكرية المتطورة ما جعل بعض الخبراء يعتبرونها أكبر مخزن إستراتيجي للأسلحة الأميركية في المنطقة. **الكويت:** تنتشر في الكويت الفرقة الثالثة المحمولة جواً من الجيش الأميركي في معسكر الدوحة، وتضم تجهيزات متنوعة من دبابات وعربات مدرعة وطائرات هليكوبتر وأكثر من ٨٠ طائرة مقاتلة ووحدات من القوات الخاصة سريعة الانتشار. وانتقلت بعض الوحدات من العراق إلى الكويت إثر انسحاب القوات الأميركية من العراق مما رفع عدد القوات المنتشرة في الكويت حالياً إلى ٢٣ ألفاً.

عُمان: تستخدم الولايات المتحدة في عُمان ثلاثة مواقع متعددة المهام لدعم جسر جوي، وتأمين جميع المستلزمات اللوجستية لثلاث قواعد جوية من وقود وآليات وخدمات طبية وصيانة وإصلاح وتغذية.

الإمارات العربية المتحدة: تستخدم الولايات المتحدة قاعدة جوية ومستودعات متعددة للدعم اللوجستي إضافة إلى ميناءين هامين يطلان على مياه الخليج، كما تستخدم جميع الموانئ لأغراض التموين ولرسو السفن العسكرية الكبيرة. وتعتمد على أنبوب من الفجيرة إلى جبل علي لنقل النفط في حال إقفال مضيق هرمز.

وتستفيد الولايات المتحدة من تسهيلات عسكرية في الأردن ومصر. أما العراق فقد انسحبت القوات الأميركية مؤخراً منه بعد احتلاله منذ آذار ٢٠٠٣ ويقتصر الوجود العسكري الأميركي على حماية السفارة والمراكز القنصلية^(٨).

مهمات القوات المنتشرة:

كانت مهمة القوات الأميركية المنتشرة في الشرق الأوسط مماثلة لباقي القوات المنتشرة في سائر أنحاء العالم وهي العمل كقوة ردع ودعم للحلفاء في فترة الحرب الباردة. وما أن انتهت هذه الحرب حتى تبلورت مهمة القوات في الشرق الأوسط وهي ضمان أمن «إسرائيل» وأمن تدفق النفط. لم تتأثر هاتان المهمتان بنهاية الحرب الباردة إذ إن النزاع العربي الإسرائيلي لم يصل إلى تسوية، وما زالت الولايات المتحدة تعتبر إيران، القوة الكبيرة على الضفة الشرقية للخليج، دولة معادية وترى أنها تشكل خطراً على مصالحها وعلى حلفائها. ولم تظهر دول الخليج أية استعدادات عملية للتفاهم مع إيران حول أمن المنطقة، وما فتىء قادة الخليج يعربون في غير مناسبة عن تمسكهم بالحماية الأميركية وعدم ثقتهم بإيران رغم إقامة عدد من هذه الدول علاقات صداقة وتعاون مع إيران «بالتجزئة» مثل قطر وعمان والكويت. منذ عام ٢٠٠٢ كانت مهمة القوات الأميركية التحضير لعملية الهجوم على العراق وبعدها دخلت هذه القوات إلى العراق تحولت المهمة إلى مساندة الوجود العسكري في العراق.

يشكل أمن تدفق النفط إحدى مهمتي القوات الأميركية في الشرق الأوسط وتجوّب البحرية الأميركية مياه منطقة الخليج ويحلّق الطيران في أجوائها للتأكد من أمن حركة نقل النفط. وتعتبر الولايات المتحدة أن التهديد الذي يواجه النفط مصدره إيران بالدرجة الأولى وأحياناً تهديدات القاعدة إذ سبق أن تعرضت ناقلة نفط يابانية لعملية إرهابية في مياه الإمارات. إن عديد وتجهيز القوات المنتشرة حالياً يكفي لمهمة حفظ أمن النفط لكنه لا يكفي لشن عملية عسكرية ضد إيران. وتستوجب العملية العسكرية، وهي في الغالب ضربات جوية وصاروخية، حشداً بحرياً لحاملات طائرات وقوة عمل بحرية مؤلفة من مدمرات وغواصات ومراكب إنزال ومساندة يجري إحضارها من القوات البحرية المنتشرة في المحيطين الهادىء والهندي.

لا يبدو أن هناك في الوقت الراهن خطراً على تدفق النفط لأن لا مصلحة إيرانية بذلك وهي التي يعتمد اقتصادها على النفط بشكل أساسي. لكن القادة الإيرانيين تحدثوا مراراً عن احتمال إقفال مضيق هرمز أمام الملاحة وربطوا ذلك بتعرض إيران لعمل عسكري أميركي أو إسرائيلي ومؤخراً تحدثوا عن إقفاله في حال توقيف صادرات النفط الإيرانية. أما تهديدات القاعدة فهي تعالج بالأساليب الأمنية وليس بالانتشار العسكري.

أمن النفط بعد الانسحاب من العراق وأفغانستان : وضع نفطي جديد

يطل على ضفاف الخليج أكبر تجمع لدول منتجة للنفط والغاز: السعودية، الكويت، قطر، الإمارات العربية، العراق، إيران، وبنسب اقل البحرين وعمان. وتمر إمدادات النفط عبر مضيق هرمز إلى بحر العرب والمحيط الهندي ومنه إلى الأسواق العالمية. تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٤٥٪ من

احتياطي النفط الثابت في العالم إلى جانب ٢٠٪ من الغاز العالمي^(٩). وتنتج هذه الدول في الوقت الحاضر ١٥ مليون برميل يومياً من النفط أي ٢٠٪ من إجمالي إنتاج العالم يضاف إليها إنتاج إيران الذي يبلغ نحو ٤ ملايين برميل يومياً (الدولة الثانية بعد السعودية) وإنتاج العراق الذي يبلغ مليوني برميل وهو قابل للارتفاع عند إعادة تأهيل قطاع النفط في ذلك البلد.

في عام ٢٠٠٢ أشار رئيس مركز الخليج للطاقة والدراسات الاستراتيجية في السعودية عيد الجهني إلى أن النفط الخليجي شكل ٤٠٪ من واردات العالم النفطية عام ١٩٩٩. واعتمدت الولايات المتحدة على الواردات لتغطية نسبة ٦٠٪ من احتياجاتها النفطية. هذا ما دفع الولايات المتحدة للاهتمام أكثر بامن تدفق النفط لأنها اعتبرت أنه يمس بالأمن القومي الأميركي ولهذا كانت أولوية الانتشار كما أسلفنا هي أمن تدفق النفط. لكن وبعد نحو ١٠ سنوات قال الرئيس الأميركي باراك أوباما في أيار ٢٠١٠ في حديث إذاعي إن الولايات المتحدة ستسعى لرفع إنتاجها المحلي من النفط في محاولة لتقليل اعتمادها على النفط المستورد. وأشار أوباما في كلمته إلى إن إنتاج الولايات المتحدة من النفط في عام ٢٠١٠ وصل إلى أعلى مستوى له منذ سبع سنوات ولكنه أضاف «أعتقد أن علينا المضي قدماً في التوسع بإنتاج النفط في الولايات المتحدة وفي الوقت نفسه نواصل الارتقاء بمعايير السلامة في القطاع النفطي» وأضاف أن إدارته قرّرت بيع عقود إيجار الحقول في محمية آلاسكا النفطية بشكل سنوي، بينما سيتم التعامل مع الحقول الواقعة في المحيط الأطلسي كأولوية.

في عام ٢٠٠٨ حصل تطور دراماتيكي في مسألة النفط في الولايات المتحدة عندما كشف تقرير لوزارة الداخلية الأميركية - إدارة المسح الجيولوجي عن وجود مخزون من النفط في ولايتي داكوتا الشمالية ومونتانا يبلغ من ٣ إلى ٤,٣ بليون برميل أي أكثر ب ٢٥ مرة من تقديرات عام ١٩٩٥^(١٠). لكن المفاجأة المذهلة كانت في العام ٢٠١١ عندما كشفت إدارة المسح الجيولوجي عن وجود مخزون هائل في ولاية وايومنغ يقدر ب ٩٦٩ بليون برميل في مناطق غرين ريفر وحوض اشاكي في جنوب غربي الولاية^(١١). علماً بأن احتياطي النفط في دول الخليج (السعودية وإيران والعراق والكويت والإمارات) يُقدّر ب ٧١٥ بليون برميل^(١٢).

هذه الاكتشافات تجعل الولايات المتحدة في نهاية العقد الحالي أو في العقد القادم مستقلة تماماً في الطاقة النفطية ولا تحتاج إلى إنفاق المال على الأساطيل وانتشار القوات من أجل أمن تدفق النفط. سوف تعتمد البراغمية الأميركية إلى الانسحاب العسكري من الخليج بعدما بات لا يعينها أمن النفط وتترك للمستفيدين أمر تدبره. ولن يكون هذا الانسحاب مفاجئاً وسريعاً لكن يرجح حصوله بعد دخول الإنتاج النفطي الأميركي إلى الأسواق الأميركية وخلال عقد من الزمن.

نحو آسيا والباسيفيك

في تشرين الثاني ٢٠١١ كتبت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون مقالاً في مجلة فورين بوليسي بعنوان «قرن أميركا الباسيفيكية»^(١٣). أعلنت فيه عن سياسة جديدة للولايات المتحدة في

المحيط الهادىء، واعتبرت ان مستقبل السياسة العالمية سوف يتقرر في آسيا وليس في أفغانستان ولا في العراق، وأن الولايات المتحدة ستكون في قلب الحركة السياسية هناك. وفيما الحرب في العراق على وشك نهايتها، اعتبرت أن الولايات المتحدة تقف في نقطة مفصلية وهي تستعد لسحب قواتها من أفغانستان. وفي السنوات العشر الماضية خصصت أميركا موارد ضخمة لهاتين الحربين وفي السنوات العشر القادمة تحتاج إلى ذكاء ومنهجية في استثمار الوقت والطاقة لتضع نفسها في وضع تحافظ فيه على ريادتها وقيادتها وتحفظ مصالحها وقيمها. وأضافت ان زيادة الاستثمار السياسي والاقتصادي والاستراتيجي في آسيا والمحيط الهادىء هي الأعلى في سلم أولويات السياسة الأميركية في العقد القادم. واعتبرت كلينتون أن منطقة آسيا- المحيط الهادىء هي محرك أساسي للسياسة الدولية. وأنها تمتد من شبه القارة الهندية إلى السواحل الغربية للولايات المتحدة وعلى مدى المحيط الهادىء والمحيط الهندي اللذين يتحكمان بالملاحة والاستراتيجية، وتتسع لنحو نصف سكان العالم وتضم المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي، وهي أكثر المناطق باعثة للغازات التي تسبب للاحتباس الحراري في العالم. كما أنها تضم عدداً من أكبر حلفاء الولايات المتحدة، بالإضافة إلى قوى صاعدة مثل الصين والهند وأندونيسيا. أشارت كلينتون إلى انه مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في الداخل الأميركي ودخول العراق وأفغانستان في الفترة الانتقالية تدعو بعض القوى السياسية الأميركية الإدارة للعودة إلى الداخل الأميركي، وتسعى لتخفيض حجم القوات العسكرية المنتشرة في الخارج وزيادة الاهتمام بالشؤون الداخلية. واعتبرت أنه يمكن تفهم هواجس هؤلاء، لكنهم ليسوا بالضرورة على حق، وأن مفتاح الأمن والازدهار الأميركي هو توسيع الاهتمامات الخارجية، من خلق أسواق جديدة إلى السيطرة على الانتشار النووي، إلى المحافظة على حرية الملاحة والتجارة. لقد بدأت الإدارة الأميركية فعلاً بالتحرك باتجاه المحيط الهادىء وبلغ عدد زيارات الوزيرة كلينتون إلى المنطقة سبعة ناهيك عن زيارات الدبلوماسيين المعاونين ووفود الاختصاصيين من أجل المباشرة باعتماد هذه السياسة. ومن المنطقي أن يترافق الاهتمام الأميركي بآسيا والباسيفيك مع تراجع الاهتمام بالشرق الأوسط خصوصاً مع انحسار الاعتماد على النفط من تلك المنطقة. يبقى أن تجد الولايات المتحدة وسيلة لضمان أمن حليفها «إسرائيل» ولا تغادر المنطقة تماماً إلا بعد تيقنها من ذلك.

أين أمن «إسرائيل»؟

من الزاوية الجغرافية يأتي التدخل الأميركي العسكري لدعم الكيان الصهيوني حكماً من البحر الأبيض المتوسط وهذا ما حصل فعلاً عام ١٩٧٣ عندما أنزل الأميركيون آليات وعتاداً عسكرياً للجيش الإسرائيلي لدعمه في حرب تشرين في مواجهة القوات المصرية التي عبرت قناة السويس واندفعت في سيناء قبل أن توقفها القوات الاسرائيلية بعدما تلقت الدعم الأميركي. ثم إن التدخل الأميركي في لبنان عام ١٩٥٨ وعامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ جاء من الأسطول السادس الذي يجوب مياه البحر المتوسط ولهذا

فإن انسحاب القوات الأميركية مستقبلاً لن يؤثر من ناحية المساندة العسكرية على أمن «إسرائيل».

لا شك ان الإدارة الأميركية تسعى لإحلال السلام في المنطقة وتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي، لكن، ولتاريخه وفقاً للشروط الاسرائيلية التي رفضها الفلسطينيون والتي يتعذر أن يقبلوا بها مستقبلاً، أحدثت هذه الشروط ضيقاً لدى الإدارة الأميركية التي ترغب في رؤية مفاوضات تجري بين الفلسطينيين والإسرائيليين كي تقنع العرب أنها ما زالت تحترم وعودها في السعي لحل للقضية الفلسطينية. إلا أن الإدارة الأميركية تكتفي، وخصوصاً في فترة الانتخابات، بالكلام عن مفاوضات فلسطينية إسرائيلية من دون أن تورط نفسها بعمل دبلوماسي. ولعل أصدق تعبير عن هذا الضيق هو كلام وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا في معهد بروكنغز - مركز صبان أمام نخبة من قادة اليهود ومؤيدي «إسرائيل» حين قال: عودوا إلى الطاولة الملعونة (يقصد طاولة المفاوضات) في دعوة صريحة من أجل استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين^(١٤). إن التراخي العربي في دعم الفلسطينيين في المقاومة وفي المفاوضات معاً أراح السياسة الأميركية تجاه «إسرائيل» ووفر على الإدارة عناء تحقيق إنجاز مطلوب في عملية السلام لا يبدو أن العرب يسعون وراءه بشكل جدي في الوقت الراهن. لقد تراجعت القضية الفلسطينية بشكل مثير في الاهتمامات العربية سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي لمصلحة «الربيع العربي» الذي لم تتضح نتائجه بعد، فيما انتقل الاهتمام الأميركي إلى متابعة أحداث هذا الربيع للتغطية ما أمكن على الفشل في عملية السلام التي روجت الولايات المتحدة لها كثيراً.

لا تبدو «إسرائيل» في الوضع الراهن في دائرة الخطر، لكن هناك احتمال كبير لحصول تغييرات في موازين القوى في المنطقة وفي مواقف الدول العربية منها وبالتالي فإن أمن «إسرائيل» يبقى هاجساً أميركياً يحتاج إلى تدابير من أجل تبديده يمكن اتخاذها بواسطة الأسطول السادس عند الحاجة.

استنتاج:

من المرتقب أن تسحب الولايات المتحدة قواتها من أفغانستان بعدما أكملت انسحابها من العراق، وخلال العقد الحالي والعقد القادم يتحقق الحدث الكبير وهو الانسحاب من الخليج (نضع هنا قرار مجلس التعاون الخليجي بالتحول لصيغة الاتحاد في إطار الهواجس من انسحاب أميركي من الخليج في المستقبل) وربما استطاعت إحدى الإدارات الأميركية القادمة تحقيق تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي، لكن موازين القوى مقبلة على تغيير كبير لغير صالح «إسرائيل» التي لن يعود لها أن تفرض شروطاً تعجيزية مثل التي تفرضها حالياً، وستضطر إلى إقامة سلام بغير شروطها إذا تغيرت سياسة مصر تجاهها. أما إذا تغيرت سياسة الأردن فإن انقلاباً حقيقياً سوف يحصل في موازين القوى يحشر الدولة العبرية في زاوية ضيقة ويبقى للإسرائيليين خيار البقاء داخل دولة ينتهي فيها تفوقهم العسكري والاقتصادي أو عودة من يرغب إلى أوروبا، وبالنتيجة إنهاء دور ووظيفة «إسرائيل» في المنطقة.

الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها الداخلية

(حركة وول ستريت تطالب بإسقاط الرأسمالية بأسرها)

عام ٢٠٠٨ انهار «ليمان بروذرز» أحد أكبر المصارف في الولايات المتحدة وأعلن إفلاسه ما أدى إلى سلسلة إفلاسات مصرفية وانهار كبير في القطاع العقاري وإعلان الأزمة المالية الأميركية التي أصبحت عالمية نظراً لارتباط الاقتصاد العالمي بالاقتصاد الأميركي. وبات واضحاً أن الولايات المتحدة تعيش أزمة حقيقية في الاقتصاد وأن المديونية تلقي ثقلها على قطاعات كثيرة في البلاد وتؤدي إلى تداعيات خطيرة على الأوضاع الداخلية وسياسة الولايات المتحدة الخارجية. ومن المعروف ان الولايات المتحدة تتمتع باقتصاد كبير وقوي يهيمن على الاقتصاد العالمي وأن الناتج القومي الأميركي كبير جداً ولديه إمكانات للسيطرة على المضاعب الاقتصادية، لكن هذه الأزمة خطيرة جداً وتتخطى الأزمات السابقة وتندربعواقب وخيمة.

مظاهر الأزمة الاقتصادية الأميركية :

يمكن متابعة مظاهر الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة بالمديونية العالية للاقتصاد والعجز في الموازنات والبطالة والفقر وترهل البنى التحتية وحاجتها الماسة إلى إعادة تأهيل جذرية.

المديونية: تزرع الولايات المتحدة تحت عبء مديونية عالية جداً. ويكفي أن ننظر إلى ساعة عدادات الدين والإنفاق التي تصدرها الحكومة الأميركية رسمياً^(١٥) لنرى أول ملاحظة وهي أن الدين الوطني العام للولايات المتحدة يبلغ نسبة ١٠٠٪ من الناتج القومي وقيمه ١٥ تريليون دولار وأن معدل الدين على كل مواطن أميركي يبلغ ٤٨,٤٢٧ دولاراً والمعدل لكل دافع ضرائب ١٣٤,٣٩٥ دولاراً. وتبلغ الديون الخارجية ٤,٦ تريليون دولار والدائن الأول هو الصين وتبلغ قيمة ديونها ١,١٦ تريليون دولار تليها اليابان ٩١٢ مليار وبريطانيا ٣٤٦,٥ مليار^(١٦). إلا أن الديون الشخصية في الولايات المتحدة تبلغ حجماً مذهلاً، ففي القطاع العقاري تبلغ الديون ١٣,٥ تريليون دولار جراء الرهونات العقارية، وتبلغ ديون المستهلكين ٢,٤ تريليون دولار، وديون بطاقات الائتمان ٧٨٧,٨ مليار دولار. ويمكن القول بأن الكل في الولايات المتحدة يزرع تحت الديون، الحكومة والمواطنين، ولتسديد هذه الديون يتوجب أن

يبقى الاقتصاد في حالة متحركة أي أن يزيد الاستهلاك ليزيد الإنتاج وتتحرك عجلة الاقتصاد. لكن الديون تزداد بشكل مطرد وتدخل البلاد في دوامة مالية قد تصل في يوم ما إلى أزمة مشابهة لأزمة الانهيار الكبير عام ١٩٢٩.

وفي مجال العجز، بلغ عجز الموازنة الفيديالية ٣,١ تريليون دولار فيما بلغ عجز الميزان التجاري ٧٠٩ مليار دولار والعجز التجاري مع الصين وحدها ٣٠٨ مليار دولار، وهذه أرقام تنذر بتراكم الديون وتردي الوضع المالي والاقتراب من الانهيار العام. والمفاجأة غير المحسوبة كانت عندما أعلنت وكالة ستاندرز أند بورز للتصنيف الائتماني في ٧ آب ٢٠١١ عن تخفيض درجة الدين العام للولايات المتحدة للمرة الأولى في تاريخها مقدار درجة واحدة من ايه ايه ايه إلى ايه ايه + مبررة ذلك «بمخاطر سياسية» أمام رهانات العجز في الميزانية، وأرقت الوكالة هذا الخفض بتوقعات «سلبية» ما يعني أن ستاندرز أند بورز تعتقد أن التغيير المقبل الذي سيطرأ على هذا التصنيف سيكون للأسوأ وهذا ما يشير إلى حالة الترددي في الوضع المالي للولايات المتحدة.

البطالة والفقر:

وصلت معدلات البطالة إلى ١٠٪ حسب المعلومات الصحافية لكن ساعة العداد تشير إلى أن عدد القوة العاملة في الولايات المتحدة يبلغ ١٤٠,٥ مليون شخص فيما يبلغ العدد الفعلي للعاطلين عن العمل ٢٣,٨ مليون أي أن نسبة البطالة تصبح نحو ١٧٪ من عديد القوى العاملة وهو رقم أعلى من المعلن رسمياً من مصادر الإدارة الاميركية. بعد حساب نسبة العاطلين عن العمل، تبلغ نسبة الفقر ١٥,١٪ ويبلغ عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر ٤٣ مليون شخص. وذكرت كاترينا فاندن هافل في مقال لها في واشنطن بوست^(١٧) أن «واحداً من أصل سبعة مراهقين سود فقط يجد عملاً. وهناك جيل من الأطفال ينشأون في شوارع خطيرة ويعيشون حياة بائسة ويعانون من الجوع والتفكك الأسري والبطالة والمخدرات والجريمة». هذا الواقع المخيف يتطلب من الإدارة إجراءات لإنهاء ظاهرة الفقر والحد من ازدياد عدد الفقراء خشية انحرافهم ونزوعهم إلى الجريمة، وإحداث خلل اجتماعي كبير يصيب بنية المجتمع الأميركي بالصميم ويقضي على القيم والمثل الديموقراطية.

البنى التحتية:

في مقالها المشار إليه آنفاً أضافت كاترينا فاندن هافل: «باتت البنية التحتية القديمة والمتداعية تشكل خطراً واضحاً. نتكبد خسائر في الأرواح حين ينهار جسر في مينيابوليس أو تتشقق السدود في نيو أورلينز. فضلاً عن أن أنظمة الصرف الصحي المتداعية تتلغ السيارات في نيويورك، ويرتاد الأولاد مدارس تشكل خطراً على صحتهم. بالإضافة إلى ذلك تضيع ساعات طويلة حين تتعطل القطارات الهرمة وتنهار أنظمة الصرف والمجاري وتتفاقم زحمة السير. حتى أسس الحياة المدنية، مثل الحصول على مياه نظيفة، صارت مهددة بسبب أنظمة الصرف الصحي البالية. علاوة على ذلك، تعجز شبكتنا الكهربائية ونظاما الإنتاج والنقل عن مجاراة ما يتمتع به منافسونا حول العالم.»

ويفصل موقع البنى التحتية الأميركية^(١٨) أوضاعها من جسور وسدود وكهرباء ومياه شرب ومدارس وخطوط سكك الحديد والطيران وشبكات الصرف الصحي والطرق وغيرها مشيراً إلى أن الولايات المتحدة بحاجة إلى استثمارات في البنى التحتية في السنوات الخمس المقبلة تبلغ قيمتها ٢,٢ تريليون دولار. ويشير الموقع إلى ترهل البنية التحتية للاقتصاد الأميركي وإلى وجوب الإسراع في إعادة تأهيلها من أجل الحفاظ على عجلة دوران الاقتصاد و تلبية احتياجات المواطنين وتأمين سلامتهم من أخطار الخلل والأعطال في بعض البنى مثل سكك الحديد والسدود والجسور.

على صعيد الجسور، يبلغ عددها في الولايات المتحدة ٦٠٠٩٠٥ جسور ومتوسط عمرها ٤٣ سنة حسب تقرير وزارة النقل، واعتباراً من كانون الأول ٢٠٠٨ اعتبر ٧٢٨٦٨ جسراً منها مصاباً بعيب بنيوي (نسبة ١٢,١٪) و ٨٩٠٢٤ مصنفة على أنها مترهلة وبالغة القدم (نسبة ١٤,٨٪).

أما على صعيد السدود فقد أشار فيلق الهندسة في الجيش الأميركي في تقاريره إلى أن عدد السدود ازداد إلى أكثر من ٨٥ ألفاً لكن الحكومة الفدرالية تملك أو تشرف على ١١٪ منها فقط وبقية الجسور تملكها وتشرف عليها سلطات الولايات التي تقع على عاتقها مسؤولية تأمين سلامتها. هناك ولايات عديدة ليس لديها برامج للحفاظ على سلامة السدود ولا الموارد اللازمة للاعتناء بها ولا الطواقم اللازمة لمراجعة اجراءات السلامة. على سبيل المثال، لدى ولاية تكساس ٧ مهندسين وموازنة ٤٣٥ ألف دولار للإشراف على أكثر من ٧٤٠٠ سد! ارتفع عدد السدود المصنفة غير آمنة من ٣٥٠٠ عام ٢٠٠٥ إلى ٤٠٩٥ عام ٢٠٠٧ وضمن هذا الرقم ارتفع عدد السدود البالغة الخطورة من ١٣٦٧ عام ٢٠٠٥ إلى ١٨١٩ عام ٢٠٠٧.

أما في ما يتعلق بمياه الشرب فإنها تواجه عجزاً سنوياً يبلغ ١١ مليار دولار من أجل استبدال المنشآت القديمة التي هي على مشارف انتهاء صلاحيتها للعمل بأخرى تلبى شروط ومواصفات تعليمات السلامة الفدرالية. لا يدخل في هذا الرقم حساب زيادة الطلب على مياه الشرب في السنوات العشرين القادمة، كما تشير التقارير إلى أن التسرب في أنابيب نقل المياه يؤدي إلى خسارة ٧ مليارات غالون من المياه النظيفة الصالحة للشرب يومياً.

على صعيد الكهرباء ازداد الطلب على الطاقة الكهربائية منذ عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٥٪ فيما تراجع بناء محطات توليد الطاقة بنسبة ٣٠٪. وهناك حاجة لتوظيفات مالية كبيرة في توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها والتي تبلغ خلال العقد المقبلين لغاية ٢٠٣٠ ما بين ١,٥ و ٢ تريليون دولار.

مشكلة في الاقتصاد الأميركي

تشير الوقائع والأرقام والشهادات المذكورة أعلاه إلى وجود مشكلة حقيقية في الاقتصاد الأميركي. أما أسباب المشكلة فهي موضع خلاف. لا شك أن الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة بشكل دائم كبدتها نفقات كثيرة. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تتوقف الولايات المتحدة عن خوض

الحروب. وفور انتهاء تلك الحرب بدأت حرب كوريا في الخمسينيات، ثم حرب فيتنام في الستينيات والسبعينيات، وتدخل عسكري في لبنان وجرانادا وباناما في الثمانينيات، وحرب تحرير الكويت وحرب كوسوفو في التسعينيات، وصولاً إلى الحربين الكبيرتين في أفغانستان والعراق في مطلع القرن الواحد والعشرين، فضلاً عن الانتشار العسكري في أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية ومناطق أخرى. هناك من يعزو الأسباب إلى طبيعة النظام الرأسمالي الوحشي في الولايات المتحدة، والتوجه إلى تعزيز القطاع الخاص الذي يهدف إلى تحقيق الأرباح على حساب القطاع العام الذي يوفر السلامة العامة والتطوير المستمر وخصوصاً في البنى التحتية. وقد توسعت الخصخصة بشكل جنوني حتى وصلت إلى قطاع الأمن وهو قطاع سيادي، وانتشرت بعد أحداث ١١ أيلول الشركات الأمنية الخاصة وأصبح لها امتدادات عالمية وكانت القوات المسلحة، ولسخرية الأقدار، من أهم زبائنها. كما تابع قطاع التأمين هيمنته على الاقتصاد وبات الموجه والمرشد لكل النشاطات الاقتصادية حيث لا يجرؤ أحد على القيام بخطوة من دون موافقة التأمين.

أما النظام المالي فهو يترعب على عرش الاقتصاد وتعمل البنوك كمحرك للاقتصاد والتبادل واستطاعت البنوك ابتداء سياسة الديون الفردية وتوسيع ديون الأعمال وخصوصاً في قطاع العقارات وابتداع بطاقات الائتمان من أجل زيادة الاستهلاك وتوفير التسهيلات للمستهلك لأن ينفق أكثر وتالياً يسهم بتحريك الاقتصاد.

تتحكم بالقرار الأميركي مجموعة من السياسيين والاستابليشمنت الصناعي والمالي وهي تستخدم قطاع الإعلام من أجل السيطرة على الجمهور وكسب تأييده أو سكوته. وفي بلد تعتمد طريقة الحياة على العمل الشاق والدؤوب من الصباح إلى المساء لا يجد المواطن الأميركي متسعاً من الوقت أمامه سوى مشاهدة شاشات التلفزيون لتخبره بما يحصل وإذا أراد أن يتوسع يعمد إلى قراءة الصحف وجميعها ممسوكة من المجموعة الحاكمة وتنفذ توجهاتها. هكذا كان الوضع حتى أعلن بنك «ليمان برادرز» إفلاسه وذاب الثلج ولم يعد بالإمكان تغطية المشاكل ولا إخفاؤها. نعم ظهرت المشكلة وظهر الفقر والبطالة والعجز والمديونية ناهيك أن حربي العراق وأفغانستان لم تحققاً أهدافهما وغابت لافتات «المهمة أُنجزت» التي طالما افتخر الأميركيون بها. مع ذلك ما زال الاقتصاد قوياً وما زالت الاستابليشمنت قوية لكن الأميركيين بدأوا بالتحرك متأثراً بما شاهدوه وسمعوه عن «الربيع العربي». كان الأميركي يفهم من الإعلام وخصوصاً المرئي أن العرب غير ديموقراطيين ولا ينشدون الإصلاح ولا التطوير، لكنه شاهد الشعوب تنزل إلى الساحات والشوارع من أجل إزالة الاستبداد وتحقيق المساواة بين المواطنين. هذه الوقائع دفعت عدداً من الشباب الأميركي إلى احتلال «وول ستريت» رمز قوة المال في العالم وسميت حركة الاحتجاج «احتلوا وول ستريت».

حركة احتلوا وول ستريت :

عرّفت حركة «احتلوا وول ستريت» عن نفسها في الموقع الرسمي لها^(١٩) أنها حركة بقوة الشعب بدأت في ١٧ أيلول ٢٠١١ في ساحة ليبيرتي في حي مانهاتن المالي ثم توسعت إلى أكثر من مئة مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية وإلى أكثر من ١٥٠٠ مدينة في سائر أنحاء العالم. تكافح الحركة دفاعاً ضد الهجمات الضارية للبنوك الرئيسية والشركات المتعددة الجنسيات على العملية الديمقراطية و ضد دور وول ستريت في خلق انهيار مالي تسبب بأكبر كساد منذ عام ١٩٢٩. لقد استلهمت الحركة مبادئها من الانتفاضات الشعبية في مصر وتونس وهي تهدف إلى القتال ضد طبقة الـ ١٪ الأغنى من الناس الذين يضعون القواعد غير العادلة للاقتصاد العالمي والتي تعيق تقدم الشعوب ومستقبلها. بدأت الحركة على شكل احتجاجات تطورت إلى اعتصامات فرقتها الشرطة ثم انتقل المعتصمون إلى حديقة زوكوتي المجاورة وأصبحت معقلهم الرئيسي. حاول الناشطون التحرك بمسيرة إلى مقر الشرطة في نيويورك لكن الشرطة اعتقلت ٧٠٠ منهم بجرم عرقلة حركة المرور. واستمرت الاعتصامات في نيويورك وواشنطن لكن الشرطة هاجمت الاعتصامات مجدداً في ١٦ تشرين الأول واعتقلت ٣٠٠ متظاهر. في المدن الأوروبية سجل تحول المظاهرات إلى اشتباكات عنيفة مع الشرطة في روما.

في نيويورك تمت إزالة مخيم الحركة بأمر قضائي بعد أن اتخذت السلطات موقفاً حازماً منه وفضت بالقوة اعتصامات الحركة في بورتلاند وأوكلاهوما ومانهاتن وغيرها بحجة تحول تلك المخيمات إلى «بؤر تهدد الأمن والصحة العامة». تحرك الناشطون في ذكرى شهرين على انطلاقة الحركة في ١٧ تشرين الثاني لكن عمدة نيويورك بلومرغ أصر على عدم السماح بإحداث فوضى أو خرق للقوانين مع إبداء حرصه على «احترام حق المتظاهرين بالتعبير عن آرائهم». بدأت فعاليات ذلك اليوم الذي سمي «اليوم الوطني للتحرك». بمحاولة تعطيل بورصة نيويورك ومنع موظفيها من الوصول إلى أماكن عملهم. إلا أن المحاولة اصطدمت بطوق أمني شديد فرض على المكان، وتحولت الشوارع المحيطة بحي وول ستريت المالي إلى ساحة معركة بين المتظاهرين وعناصر الشرطة الذين لم يتورعوا عن استخدام القوة ضد المحتجين. وأكدت الحركة على موقعها على شبكة الانترنت اعتقال الشرطة ٢٠٠ من مؤيديها في الساعات الأولى للتحرك. وإلى جانب تعطيل البورصة، دعت الحركة إلى شل حركة المواصلات في المدينة عبر احتلال محطات المترو، بالإضافة إلى التظاهر باتجاه الجسور الرئيسية، لاسيما جسر بروكلين.

تتراوح مطالب المتظاهرين في حركة وول ستريت بين الحقوق الاقتصادية والحق في مستوى معيشة أفضل، ورفض الاستسلام لحكم «القلة» التي تحتكر السلطة والثروة، ورفض العيش في مجتمع يملك فيه ١٪ كل شيء، فيما لا يمتلك ٩٩٪ من المجتمع شيئاً يذكر، وهذا ما يذكرنا بمطالب ثورات «الربيع العربي» التي مزجت بين مطالب الكرامة الوطنية والإنسانية، وحق العيش الكريم في مجتمعات ديمقراطية ونظم عادلة. وقد لفتت حركة «احتلوا وول ستريت» الأنظار إلى خطورة المشكلة الاقتصادية

وتداعياتها السلبية، وتوقع الكاتب الاقتصادي الأميركي بول كروغمان أن تتحول تظاهرات الشباب الغاضبين على المدى الطويل، إلى «نقطة تحول» في الحياة السياسية الأميركية و إلى حركة شعبية تصب جام غضبها على الاتجاهات اليمينية الأميركية، مشيراً إلى أن «الحكمة ليست حكراً دائماً على من يعملون في وول ستريت، بل ليس لديهم على الأغلب سوى القليل من الحكمة». تؤكد مصادر حركة «احتلوا وول ستريت» أنها ليست مجرد رد فعل مثل ماجرى في تونس على إثر إحراق بوعزيزي نفسه، وإنما جرى التحضير لها قبل أشهر من انطلاقها، ومع ذلك فهي تحاول تقليد النموذج المصري في التظاهر والتجمع ونصب الخيام والتحضير لاعتصامات طويلة، وتنظيم حلقات لعرض المطالب ومناقشتها أمام الجمهور، ورسم الشعارات والتهافتات المعبرة عن مطالبها، وتزويد المعتصمين بوجبات طعام يومية مستمرة، وإقامة مركز طبي، ومطابخ ومركز إعلامي، وصولاً إلى تنظيم حفلات سمر ومناقشات ليلية على غرار ليالي السمر في ميدان التحرير، والاتفاق على مواعيد منظمة للنشاطات عبر وسائل الميديا الفيس بوك وتويتر- الخ.

ومثل كرة الثلج تدرجت الاحتجاجات الشعبية في نيويورك ولوس أنجلوس وشيكاغو لتضم المزيد من المؤيدين الغاضبين من الأوضاع الاقتصادية، ودعاة السلام والمدافعين عن نظافة البيئة، ومنتقدي السياسة الخارجية الأميركية، والمحاربين القدامى، ونقابة عمال السيارات، ونقابة عمال النقل، واتحاد المعلمين، ونقابة موظفي الكونغرس. جذبت الاحتجاجات غير المسبوقة في وول ستريت شخصيات معروفة منها المخرج السينمائي المعارض مايكل مور والمفكر الأميركي الرفض لسياسات الإدارة الأميركية نعوم تشومسكي. ويؤكد بول كروجمان» أنه هو شخصياً يشارك المتظاهرين غضبهم من مشهد ترف أغنياء أميركا، الذين يعود سبب ثروتهم إلى الضمانات الحكومية، ولذلك يرى أنه من حق الشباب الغاضبين رفض النموذج الاستهلاكي الأميركي، ورفض الاستسلام لنفوذ أصحاب الثروات». حددت حركة «احتلوا وول ستريت» مبادئها التي اعتبرتها عالمية وهي :

١- الانخراط في ديمقراطية شفافة قائمة على المشاركة المباشرة، وممارسة المسؤولية الشخصية والجماعية، والاعتراف بالمزايا المتأصلة في الأفراد.

٢- الاتحاد ضد جميع أشكال الظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإعادة تحديد قيمة العمل بشكل عادل.

٣- احترام الحياة الخاصة الفردية.

٤- الإقرار بأن التعليم حق من حقوق الإنسان.

٥- وضع تصورات بديلة للأنظمة السياسية والاقتصادية على أساس توفير كل الإمكانيات لتحقيق مبدأ المساواة.

احتلوا وول ستريت والاعلام

تجاهلت وسائل الإعلام الأميركية حركة احتلوا وول ستريت في بدايتها وأشارت إلى أنها مجرد أحداث شغب بفعل «قلة مندسة» وجرت محاولات إعلامية للتعتيم عليها من خلال التحالف بين أساطين المال والسياسة والإعلام، وتهكم بعض المسؤولين على المحتجين وسخروا منهم ووصفوهم بأنهم ليسوا سوى «بلطجية» وبأن الحركة بلا رأس ولا قيادة ولا مضمون حقيقي. أما المرشح الرئاسي الجمهوري ميت رومني فقد أدان المظاهرات ووصفها بأنها « حرب طبقية »، وسخرت قناة سي ان بي سي من المتظاهرين ووصفتهم بأنهم غير جادين.

واتهمت مواقع على الإنترنت وأبرزها موقع قصة الحرية، الحركة بأن عناصرها يرمون الزجاجات على الشرطة قبل أن يرد عناصر الشرطة عليهم، وبأنها تثير الكراهية والعداء للسامية والعنف، وبأن الإخوان المسلمين يشاركون بها، وأنها تستخدم الأطفال لعرقلة المرور، وبأنها احتلت قنصلية «إسرائيل» في بوسطن، وأرهبت بائع هوت دوغ أميركي، وطالبت عمدة المدن بوضع حد لهذه الحركة^(٢٠).

وفي جانب آخر راحت بعض المواقع ووسائل الإعلام تثير انتباه جمهور الموقع إلى التظاهرات التي تجري في موسكو ضد بوتين واعتبارها أولوية على ما يجري داخل الولايات المتحدة، وأيد موقع احتلوا وول ستريت مطالب المتظاهرين الروس معلناً «أننا نحن ١٤٦٪ في اشارة إلى التزوير في الانتخابات الروسية حيث ورد أنه سجل في احد الصناديق نسبة اقتراع ١٤٦٪»^(٢١).

استنتاج

يتضح مما تقدّم أن الاقتصاد الأميركي يعاني من مصاعب كبيرة جداً وأنه أن الأوان كي تعالج الثغرات الكبيرة في هذا الاقتصاد. البطالة تزداد ولا أمل بخلق وظائف جديدة تلبي الاحتياجات المقبلة لسوق العمل، كما أن المديونية ترتفع وترهق الاقتصاد، وقد أصبحت البنى التحتية مترهلة ولا تلبي حاجات المواطنين ولا متطلبات الاقتصاد، كما تشكل في بعض الأحيان خطراً على السلامة العامة وتتطلب معالجة سريعة ومكلفة تزيد من الابعاء المالية والاقتصادية على الحكومة الفدرالية. النتائج الاجتماعية مقلقة، وهناك خوف حقيقي من أن يؤدي انتشار الفقر إلى انتشار الفساد والانحراف والجريمة وإلى تغيير حقيقي في المجتمع الأميركي.

تنطلق حركة وول ستريت من عوامل عميقة الجذور وتحوز على تأييد كبير داخل الولايات المتحدة وفي الدول الصناعية وخصوصاً في أوروبا حيث يتضرر القطاع الأكبر من الناس من الأنظمة الاقتصادية القاسية ومن الرأسمالية الوحشية. في المقابل تتعرض هذه الحركة إلى هجوم عنيف من الاستابلشمنت السياسية والاقتصادية الحاكمة وخصوصاً الإعلامية في الولايات المتحدة والغرب عموماً وتتعرض لحملة تشهير وإساءة وتستغل أي هفوة أو خطأ، أو تنسب أي أمر سوء إليها من أجل تقويض حركتها ووقف انتشارها أو حرفها عن مسارها الأساسي نحو اهتمامات أخرى. تبقى الانتخابات هي الفيصل في هذا النزاع الناشب بين مؤسسات أميركية عريقة وحركة شعبية عميقة الجذور. مهما تكن نتائج هذا الحراك في المستقبل، فقد بات مؤكداً أن النظام الأميركي تعرض لهزة كبيرة جداً سوف تؤدي حتماً إلى تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي أو إلى بلوغ حالة من الانقسام الداخلي الحقيقي على أساس طبقي قد يطيح بالقيادة الأميركية للعالم ما لم تبادر الإدارة ومعها المؤسسات السياسية والإعلامية إلى تدابير حاسمة تنقذ البلاد من الانهيار. الصورة هي سوداء بالاجمال إنما يبقى القرار الأميركي الجريء ضرورياً من أجل وقف التدخلات المكلفة في العالم وإجراء إصلاحات جذرية في الاقتصاد لتحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على أكبر وأقوى دولة في التاريخ.

اتجاهات الرأي لدى المجتمع الأميركي والبروباغاندا الإعلامية

للحزبين الديمقراطي والجمهوري

إن عملية إدارة وتقييم الرأي العام وتحديد اتجاهه في الولايات المتحدة عملية معقدة جداً نظراً للتعقيدات الموجودة أصلاً في المجتمع الأميركي. لا يعتبر الأميركيون أنفسهم ورثة تاريخ مجيد أو عريق بل يرون أنهم مجموعة من المستوطنين جاءوا إلى العالم الجديد وقاموا ببنائه وإعمارهم وأنشأوا أقوى دولة في التاريخ مبنية على قيم الحرية ومجتمع خلق الفرص أمام الأجيال والاعتماد على الفرد والمبادرات الفردية في الصناعة والأعمال والتجارة والمال. يعزو الأميركيون تقدم بلادهم إلى دور الإنسان الأميركي في تحقيق التقدم التكنولوجي والعلمي والاقتصادي وفي الابتكارات والاختراعات ولا يعترفون بدور الدولة سوى في توفير مناخ الحرية وتسهيلات العمل والأنظمة الراعية لذلك.

في هذا الواقع الفريد يتوزع الشعب إلى أكثرية من أصل انغلو سكسوني وإلى أقليات هي مجموعات إثنية مختلفة هاجرت في الغالب هرباً من اضطهاد أو فقر وملق أو سعياً لفرص جديدة وتحقيق طموحات والوصول إلى الحلم الأميركي، وحازت على حرية لم تتمتع بها في بلدها الأم فانضوت في المنظومة الأميركية والتزمت بموجبات المواطنة الأميركية وتمتعت بحقوقها.

مؤثرات الرأي العام الأميركي:

المصالح الاقتصادية:

تشكل المصالح الاقتصادية حيزاً أساسياً في تكوين الرأي العام الأميركي وموقفه من القضايا المطروحة. نلاحظ في الانتخابات على أنواعها رئاسية أو الكونغرس أو حكام الولايات و مجالسها أنه تطرح مواضيع خلق وظائف جديدة وخفض الضرائب واستحداث ضرائب جديدة أو علاوات على الرواتب والحد الأدنى للأجور والخدمات الطبية والتأمينات الاجتماعية وقضايا بيئية كعامل أساسي لجذب الناخبين أو لإبعادهم بين المتنافسين فردياً أو بين الأحزاب المتنافسة. تتدرج المصلحة الاقتصادية من الفردية إلى الجماعية إلى المناطقية التي تشمل مدناً أو مناطق أو ولايات بكاملها وتسحب مواقف التأييد والرفض على الجماعات طبقاً لمصالحها.

العامل الديني:

يعتبر تأثير الديني في السياسي من الثوابت السياسية والثقافية والاجتماعية في المجتمع الأميركي. ورد في كتاب «بلاد الله» لوالتر راسيل ميد^(٢٢) الأستاذ في مجلس العلاقات الخارجية والذي نشرت مجلة فورين أفيرز الواسعة الانتشار ملخصاً عنه: «كان الدين دائماً قوة رئيسية في الولايات المتحدة سياسة وهوية وثقافة. الدين يحدد سلوك الأمة ويساعد على تشكيل أفكار أميركا حول العالم ويؤثر على الطريقة التي تتصدى فيها للأحداث الواقعة ما وراء الحدود. إن الدين هو إحساس الأميركيين بأنفسهم كشعب مختار وإيمانهم ان عليهم واجب تعميم القيم الأميركية في أنحاء العالم. ويضيف أنه «بالطبع ليس كل الأميركيين يؤمنون بذلك لكن نسبة المؤمنين كافية من أجل فرض نفوذها على سلوك الإدارة في الداخل والخارج. في السنوات الأخيرة اكتسبت معظم تيارات المحافظين البروتستانتين الكثير من المؤيدين فيما تراجع عدد الليبراليين البروتستانتين وضعف اتجاههم. إن أي محاولة لفهم تأثير الدين في السياسة الخارجية تتطلب إلقاء نظرة معمقة على صعود البروتستانتية المحافظة أو الانجيليين المحافظين. ويطلق البعض عليهم لقب المسيحيين الصهاينة بسبب التصاقهم «باسرائيل» ودعمهم غير المحدود لها انطلاقاً من إيمان ديني.

يشكل البروتستانت من أتباع الكنيسة الإنجيلية غالبية كبيرة وينتمون إلى مدرسة في الفكر الديني المسيحي تشكلت معالمها في القرن التاسع عشر، وهي تعتمد التفسير الحرفي لنصوص الكتاب المقدس (العهدان القديم والجديد) وتقسم التاريخ إلى سبع مراحل، تقع المرحلة الراهنة في نهاية السادسة وعلى اعتبار السابعة والأخيرة التي يظهر فيها المسيح مرة أخرى ويحكم العالم ألف سنة بعد أن ينتصر على الدجال في معركة أرماجدون. إن فكرة ظهور المسيح هي الأساس في معتقد هذه المدرسة وتدور حولها باقي القضايا. وتعتقد بأن الظهور بات وشيكاً وتؤكد أن العالم يعيش عصر الظهور وأن هذا الجيل، طبقاً لـ«هال لندسي» صاحب أكثر الكتب شهرة في هذا الموضوع، هو آخر جيل قبل الظهور. وترى أيضاً أنه تسبق ذلك علامات تهيئ لظهور المسيح وتبشر به، ومنها حدوث كوارث وحروب أشير لها في الكتاب المقدس. ولذلك فعندما تحصل مثل هذه الأحداث لا يساعد اتباعها على التخفيف من مآسيها بل يفرحون بها ويسعدون لأنها في نظرهم تبشر بقرب الظهور الثاني الذي ينتظرونه بفارغ الصبر. وهم يعتقدون بأنه كلما كثرت الكوارث وكبر حجمها اقترب الظهور. وعندما حدثت كارثة تسونامي وما تلاها من مآسي رأوا فيها إحدى الكوارث الكبرى التي أشار إليها الكتاب المقدس من غير أن ينص عليها صراحة.

ينظر المسيحيون المحافظون الصهاينة إلى المعاناة البشرية بعدم اهتمام ولا مبالاة. ويعتبرون الحروب من علامات الظهور ويشجعونها كما شجعوا الحرب على العراق (مثل المحافظين الجدد) بل زعموا إنهم وجدوا نبوءة لها في كتاب «رؤيا يوحنا» حيث تكرّر سقوط بابل التي يشار بها إلى العراق، ثلاث

مرات. كما يرى هؤلاء أن ما حدث من معارك قرب الفرات في بداية الاحتلال الأميركي للعراق يؤكد ما ورد في هذا الكتاب. وقد وجدوا ما يفترضون إنه إشارة إلى تقسيم العراق في إحدى عبارات كتاب الرؤيا «وصارت المدينة العظيمة ثلاثة أقسام» ولذلك فهم اليوم يشجعون على تقسيمه (أقر الكونغرس الأميركي توصية بتقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات اقترحها نائب الرئيس الحالي جو بايدن بناء لأفكارهم عندما كان رئيساً للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ). وتلتقي هذه الأفكار مع أفكار المحافظين الجدد وهم السياسيون القادمون من مراكز الدراسات والأبحاث والجامعات الكبرى والذين نشر كبيرهم المستشرق اليهودي المعروف والمستشار غير الرسمي للرئيس جورج بوش الثاني برنارد لويس كتاباً في التسعينيات «تنبؤات-مستقبل الشرق الأوسط» حول تقسيم منطقة الشرق الأوسط وذكر العراق بالذات. كما أنهم لا يشجعون على تحقيق السلام لأنه برأيهم لن يتحقق قبل ظهور المسيح، ويعتبرون الدعوة إلى السلام بدعة وهرطقة. وقد أشار إلى ذلك الواعظ التلفزيوني المعروف بات روبرتسون الذي قال «إن الأمور في المجتمع يجب أن تسير نحو الأسوأ وليس إلى الأحسن، وأن المسيحيين يجب أن يعملوا على عدم تأخير رجوع المسيح». ومن هذا المنطلق فهم لا يهتمون بما تقوم به الأمم المتحدة من محاولات لإحلال السلام وتسوية النزاعات تماماً كما لا يهتم بذلك المحافظون الجدد أيضاً.

ينظر البروتستانت المحافظون إلى القضايا السياسية والاجتماعية مثل نظرتهم إلى الكوارث، ومنها النزاع العربي الإسرائيلي. يعتبرون أن جمع اليهود في فلسطين وإنشاء دولة «إسرائيل» علامة من علامات الظهور. وقد بدأوا بالعمل على تحقيق ذلك منذ القرن التاسع عشر بل حتى من قبل من خلال الجمعيات والمنظمات التي أنشأوها. وبعد إنشاء دولة «إسرائيل» ازداد نشاطهم وما زالوا يعملون على هجرة اليهود إلى «إسرائيل» وهم يغرون من يتردد في الهجرة إليها بالمال والمساعدات واكتسبوا لقب المسيحيين الصهاينة بسبب دورهم في هجرة اليهود. وهم يؤكدون دائماً على ضرورة وقوف الولايات المتحدة إلى جانب «إسرائيل» من دون قيد أو شرط، ويعتقدون بأن الرب يبارك الولايات المتحدة لأنها تساند «إسرائيل» وتساعدتها وتقف إلى جانبها ويؤكدون أن اليهود ما زالوا شعب الله المختار على عكس ما يراه باقي المسيحيين الذين يعتقدون بأن اليهود شعب مغضوب عليه لأنه رفض المسيح. ويعتبرون الفلسطينيين الذين يناضلون ضد الاحتلال أعداء للرب ويطالبون «إسرائيل» باستعمال القوة ضدهم وإلحاق الأراضي المحتلة بها. كما أن ديك أرمي الرئيس السابق للأغلبية الجمهورية برر في مقابلة تلفزيونية التطهير العرقي ضد الفلسطينيين ودعا إلى ترحيلهم إلى الدول العربية^(٢٣). وبعضهم مثل روب ريتشارد اعتبر الفلسطينيين أجانب، واعتبرهم آخرون من «العماليق» وبعضهم مثل ديفيد هانت^(٢٤) ومؤخراً نيوت غينغريتش أنكروا وجودهم أساساً.

بعد ١١ أيلول كثرت انتقاداتهم للإسلام فقد قال بات روبرتسون عن الإسلام «إنه دين عنيف ويدعو إلى تدمير العالم وإن الأميركيين المسلمين شكلوا خلايا إرهابية لتدمير الولايات المتحدة». وهم

يدفعون الإدارة الأميركية إلى ضرب إيران لأنها تعلن العداء «لإسرائيل». إنهم يريدون أيضاً أن تكون حدود «إسرائيل» من النيل إلى الفرات، طبقاً لما ورد في سفر التكوين: (لنسلك أعطي هذه الأرض من النيل إلى النهر الكبير الفرات). ولذلك يرفضون فكرة الأرض مقابل السلام، بل يعتبر بعضهم مثل مايك إيفانز عملية السلام مؤامرة عالمية لسرقة أورشليم من اليهود. كما يدعون إلى هدم المسجد الأقصى كي يبنى مكانه الهيكل الثالث حتى يؤدي فيه المسيح فريضة الأضاحي. يقول أرفنج بكستر إنه قبل حرب أرماجدون فإن الهيكل سيبنى في حياتنا وإن مسجد قبة الصخرة يجب أن يؤخذ إلى مكة. اعتبر بات روبرتسون^(٢٥) إصابة أرئيل شارون رئيس وزراء «إسرائيل» السابق بالمرض الذي لم يفق منه إلى الآن عقاباً إلهياً لأنه كما يقول «قسم أرض الرب وأنا أقول الويل لأي رئيس وزراء «لإسرائيل» يتخذ قراراً مثل هذا من أجل أن يرضي الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأميركية». وتتواجد غالبية المسيحيين المحافظين في الولايات المتحدة الأميركية حيث يبلغ عددهم عشرات الملايين وهم ينشرون فكرهم من خلال آلة إعلامية ضخمة يحركها عدد كبير من المنشورات وما يقارب من ألفي محطة راديو اذاعية ومنتين وخمسين محطة تلفزيونية!.

هذه هي أبرز القوى الدينية المؤيدة «لإسرائيل» وهي ما تزال شديدة النفوذ وتحبط أي تفكير بعملية السلام في فلسطين منطلقاً من عقيدة دينية وقدرات اعلامية مذهلة تكاد تهيمن على عقول الأميركيين وتتجاوز تأييد اليهود الأميركيين إلى «إسرائيل». وصل العديد من أتباع هذه الجماعة إلى الكونغرس والإدارة وكان الرئيس السابق جورج بوش الثاني واحداً منهم ولم يتردد في الإعلان إن الله اختاره للرئاسة! وكان يطابق سياسته تجاه النزاع العربي الإسرائيلي مع عقيدته الدينية وعمد إلى إصدار خريطة الطريق لتسوية النزاع بعد مخاض عسير وهو متأكد أنها لا تحمل أية صيغة تنفيذية بغض النظر عن عدم عدالتها. يهيمن هذا التفكير الأسطوري الخرافي على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط فيما نرى البراغمية تسيطر على منهج العلاقات مع أوروبا وآسيا وباقي دول العالم. هذا التزاوج غير الطبيعي في التفكير لا يمكن أن يصل إلى حسم حقيقي إلا عندما تشعر الولايات المتحدة بالضرر من سياستها وخصوصاً إذا تصدى لها العرب والمسلمون. لكن الواقع مرير، فمعظم الدول العربية والإسلامية تتبع سياستها من دون نقاش ولا تتساءل عن مصير الشعب الفلسطيني ولا عن المقدسات الإسلامية في القدس والخليل ويبدون عدم اكتراث لما يعانيه الفلسطينيون من قمع وهيمنة عنصرية ومن أعمال التهويد المستمرة في القدس. وتبسط هذه القوى نفوذها على السياسيين من الحزبين الجمهوري والديموقراطي رغم أن أتباعها هم تقليدياً ينتمون إلى الحزب الجمهوري كونه الأقرب إليهم إيديولوجياً باعتباره حزباً محافظاً.

انطلقت بعض القوى المحافظة ومنها حزب الشاي الذي يسيطر على سياسته التفكير المحافظ المتشدد المصلحي لتضع المصلحة الاقتصادية والوطنية الأميركية فوق الاعتبارات الإيديولوجية. عند هؤلاء بدأنا نشهد غلبة المصلحة على الإيديولوجيا. ويتجلى ذلك في سياسة المساعدات الخارجية التي يدعون إلى

وقفها ومنهم ريك ييري حاكم ولاية تكساس والمرشح الرئاسي عن الحزب الجمهوري الذي دعا إلى إنهاء المساعدات الخارجية وتصغيرها بما في ذلك المساعدات لاسرائيل^(٢٦) وتسبب بحملة شعواء عليه من المسيحيين الصهاينة عليه فيما انتقد المرشح الجمهوري الآخر السناتور ميت رومني الاستدانة من الصين من أجل تقديم المساعدات لغيرها^(٢٧). ويتشدد المحافظون مثل جميع القوى اليمينية بقوانين الهجرة حتى أن ولاية أريزونا التي يسيطر عليها المحافظون المتشددون سنت قانوناً متشدداً للهجرة مما حدا بالمحكمة الفدرالية على إعادة النظر به كونه يخالف أحكام الدستور.

المصالح السياسية:

يتنازع النفوذ السياسي في الولايات المتحدة الحزبان الجمهوري والديموقراطي فيما تشكل الأحزاب الأخرى أقليات صغيرة لا يتسنى لها دخول المجالس التمثيلية في كونغرس الولايات وكونغرس الولايات المتحدة.

الحزب الديموقراطي أصبح منذ عام ١٩٣٢ وفي عهد الرئيس فرانكلين روزفلت ممثلاً للتيارات الليبرالية وداعماً للنقابات العمالية وموئيداً لسياسة تدخل الحكومة في الاقتصاد ومرتبلاً بالأفكار التقدمية المتحررة. على الصعيد الاجتماعي يتسامح الديموقراطيون في مسائل الإجهاض والشذوذ الجنسي وزواج المثليين انطلاقاً من ليبراليتهم. وينتمي أكثرية السود والأقليات وخصوصاً اليهود إلى الحزب الديموقراطي الذي أوصل أول رئيس أسود في تاريخ الولايات المتحدة.

أما الحزب الجمهوري فهو حزب محافظ وحزب الرأسمالية، ويركز على تكافؤ الفرص والمساواة والحفاظ على العائلة وتماسكها ويرفض أي قوانين تحد من الروابط العائلية مثل زواج المثليين ويرفض زيادة الضرائب وتدخل الحكومة في الاقتصاد. عارض الحزب الجمهوري بشدة خطة الضمان الصحي التي قدمها الرئيس أوباما لأنها تدخل الدولة في هذا القطاع واستطاع الديموقراطيون تمريره بصعوبة بالغة.

تاريخياً من المهم أن نذكر أن الحزب الديموقراطي كان يؤيد العبودية بينما رفضها الحزب الجمهوري وكانت هذه المسألة أساسية في نشوب الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب في أواخر القرن التاسع عشر والتي حسمت لصالح الشمال أو الفدراليين وكان الرئيس أبراهام لنكولن الذي يعود إليه الفضل بتحرير العبيد من أبرز شخصيات الحزب الجمهوري التاريخية.

يتخذ الحزب الديموقراطي الحمار شعاراً له فيما يتخذ الحزب الجمهوري الفيل.

البروباغاندا أو الدعاية والترويج:

في السياسة الداخلية تتوزع معسكرات الحزبين بشكل مبدئي كما يلي:

بشكل عام ينضم إلى الحزب الديمقراطي العمال ومحدودو الدخل والأقليات من السود والإسبانيين والفقراء واليساريون والليبراليون والتقدميون المتحررون بينما ينضم إلى الحزب الجمهوري المحافظون والمتدينون والرأسماليون والصناعيون ورجال المصارف والمال وكل من يتبعهم. وتختلف الإيديولوجيا بين الفريقين إلا أنها تتفق على احترام الدستور والقيم الأميركية والالتزام بالمثل والقوانين.

يلعب الإعلام وجماعات الضغط دوراً أساسياً في الحياة السياسية الأميركية. من يملك الإعلام يملك القرار لذلك نلاحظ كثافة المحطات التلفزيونية والصحف والمواقع الإلكترونية لمختلف الجماعات السياسية. تتمول وسائل الإعلام من الإعلانات وهنا تبرز العلاقة المتشابكة بين الإعلام والإعلان في بلد يعتمد الشفافية والمساءلة. لا يمكن لأي محطة تلفزيونية أو إذاعية أو صحيفة أو موقع إلكتروني أن تستمر من دون دعم مالي من واردات الإعلانات التي يتحكم بها اللوبي الصناعي المالي. لذلك تقع الوسائل الإعلامية تحت هيمنة الممول أي الشركات الكبرى العملاقة التي تختار ما يناسبها من الوسائل وتمده بالإعلانات أي بالموارد المالية اللازمة. ومن هنا نرى ظاهرة إبراز أخبار وإغفال أخرى في الإعلام بما يتناسب مع مصلحة القوى الممولة. وقد حاصر الإعلام رؤساء جمهورية ووزراء ودفع بعضهم للاستقالة عند إثارة أي مخالفة أو فضيحة. إن الحرية المطلقة للإعلام تجعل منه قوة لا يستهان بها. واللافت أن تسريب وثائق وزارة الخارجية الأميركية لم تجر ملاحظته قضائياً في الولايات المتحدة باعتباره عملاً إعلامياً فيما اكتفت وزارة الدفاع بمعاينة التعريف برادلي مانغز الذي سرّب الملف الإلكتروني للوثائق إلى جوليان أسانج صاحب موقع ويكيليكس.

في السياسة الخارجية:

في الغالب يتفق الحزبان على المواقف السياسية الخارجية ونادراً ما نشهد خلافات عميقة بينهما. وتخضع السياسة الخارجية لقياس المصالح الأميركية من قبل الإدارة والكونغرس معاً ما عدا السياسة الأميركية في الشرق الأوسط التي تسيطر الإيديولوجيا عليها من دون حساب للمصالح. وتستطيع جماعات الضغط الدينية وخصوصاً البرتستانتيون المحافظون استخدام نفوذهم للسيطرة على القرار الأميركي في الشرق الأوسط سواء كانت الإدارة جمهورية أو ديمقراطية. وهي موجودة بين كل القوى السياسية مع أنها تتركز في الحزب الجمهوري المحافظ. لوم تستطيع أي إدارة تحقيق أي تقدم ولو جزئي في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي. رغم تنازلات العرب منذ اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ إلى مشروع ريغان ومؤتمر مدريد وأوسلو ومفاوضات كامب ديفيد وواي ريفر إلى خارطة الطريق ومهمة جورج ميتشل، كما أنها لم تستطع فرض أي ضغط على «إسرائيل» لأن القوى الدينية النافذة تقف بالمرصاد عبر الإعلام والكونغرس لإجهاض أي ضغط مهما كانت المسألة عادلة مثل المستوطنات.

أبرز مثل على تغليب الإيديولوجيا الدينية على المصالح هو موقف الولايات المتحدة المعادي لإيران منذ أكثر من ثلاثين سنة. ولم تتعرض الولايات المتحدة من إيران لأي اعتداء سوى احتجاز عناصر السفارة لمدة سنة ثم أفرج عنهم سالمين. في فيتنام مثلاً خسرت الولايات المتحدة في حربها مع هذا البلد أكثر من خمسين ألف قتيل ومئات آلاف الجرحى وهي اليوم تقيم علاقات عادية بل جيدة معها. أما باكستان فهي ما تزال دولة حليفة للولايات المتحدة رغم ان تنظيم القاعدة انطلق من حليفها أفغانستان ونفذ عمليات إرهابية داخل الولايات المتحدة وتبين أن باكستان كانت الملاذ الآمن لزعيم القاعدة بن لادن. وما تزال الولايات المتحدة تقدم مساعدات سنوية لباكستان (على الرغم من أن العلاقات بين البلدين تشهد توتراً على خلفية غارات الطائرات الأميركية على المدنيين). لم تكن إيران مثل فيتنام ولا هي مثل باكستان لكن العداء الأميركي ناتج عن موقفها المتشدد من «إسرائيل» والذي لا تتسامح به الجماعات الدينية الضاغطة ولا يغامر أي سياسي بالتمرد عليها. وما غزو العراق إلا استجابة لضغوط هذه الجماعات لان العراق دولة تمتلك قدرات بشرية وموارد طبيعية من نفط ومياه وطبيعة تمكنها من أن تكون دولة مؤثرة في المنطقة قد تشكل خطراً حقيقياً على «إسرائيل». وقد جرى تفتيق تهمة مثل حيازة أسلحة الدمار الشامل والتعامل مع القاعدة من أجل غزو هذا البلد وتدميره. وتكبدت الولايات المتحدة في العراق خسائر استراتيجية كبيرة وكل ذلك لمصلحة جماعات المسيحيين المتشددين ومعتقداتهم الغيبية.

استنتاج

بين الإيديولوجيا والمصالح تتشكل السياسة الأميركية. تأتي الإيديولوجيا بمعظمها من تأثير البروتستانتين المحافظين المعروفين بالمسيحيين الصهانية الذين يتمتعون بتأثير مذهل على الوسط السياسي والإعلامي الأميركي. ولا يخفى أن هناك تحالفات وتقاطع مصالح بينها وبين المجموعات الصناعية والمالية الذي يعرف بالاستابلشمنت الأميركي. تنطلق المصالح الاقتصادية للصناعيين والماليين لتتوافق مع الإيديولوجيا الدينية وتخرق الحزبين السياسيين الوحيدين، الجمهوري والديمقراطي، من أجل إرغام الإدارة، مهما كان انتماؤها، والكونغرس على تنفيذ مصالحها. ويحرص هذا التحالف على تكبيل الإدارة وذلك بإفقادها السيطرة الكاملة على الكونغرس. ومن النادر أن يسيطر حزب ما على الإدارة والكونغرس معاً ومؤخراً فقد الرئيس أوباما، الذي فاز بالانتخابات وكان حزبه يسيطر على المجلسين أي الشيوخ والنواب، السيطرة على مجلس النواب عندما فاز الجمهوريون بالغالبية في الانتخابات النصفية التي جرت عام ٢٠١٠. الأمر نفسه حصل حتى للرئيس جورج بوش الثاني عندما فاز الحزب الديمقراطي بالغالبية في الانتخابات النصفية ٢٠٠٦ الأمر الذي كبل الإدارة في اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية وغيرها. إن ما عرضناه يتجاوز الصدفة إلى ما يشبه الظاهرة التي يضعها البعض في إطار نظرية المؤامرة.

إن حقيقة هيمنة المتشددين الدينيين على الحزبين ليست قابلة للشك وارتباطها بمصالح المجموعة الاقتصادية والمالية شبه مؤكد وتمويلها لوسائل الاعلام واضح لذلك سوف تبقى الولايات المتحدة

محكومة من هذا المثلث إلى أن تشعر بألم اقتصادي بالغ يدفعها إلى البحث عن مصالحها. ولغاية الوصول إلى ذلك الزمن تبقى البروباغاندا والإعلام والنشاطات السياسية للحزبين تعمل ضمن إطار المتشدددين الدينين والحرص على كسب رضاهم ومصالح المجموعة الاقتصادية التي تمّول وسائل الإعلام للعمل لمصلحتها.

الهوامش

- (١) راجع إرث الأسلحة النووية السوفياتية
<http://books.sipri.org/files/RR/SIPRIRR10.pdf>
- (٢) صحيفة نيويورك تايمز الأميركية
<http://www.nytimes.com/1994/11/23/world/clinton-thanks-ukraine-with-200-million.html?scp=10&sq=ukrania%20nuclear%20weapons%20to%20be%20eliminated&st=cse>
- (٣) نص قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣
<http://www.iamb.info/pdf/unsc1483ar.pdf>
- (٤) صحيفة الشعب الصينية
<http://english.peopledaily.com.cn/90780/7574929.html>
- (٥) نظرة عامة على استراتيجية الأمن القومي الأميركية. البيت الأبيض
http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf
- (٦) صحيفة واشنطن تايمز
<http://m.washingtontimes.com/news/2011/dec/14/us-will-leave-iraqi-air-space-clear-for-strategic-i>
- (٧) موقع استعلامات العلاقات الأميركية السعودية
<http://www.susris.com/2011/02/14/today-in-history-king-abdulaziz-and-president-roosevelt-meeting>
- (٨) Global Security magazine
- (٩) موقع شركة بترول أبو ظبي الوطنية
<http://www.adnoc.ae/arabic/content.aspx?newid=306&mid=306>
- (١٠) تقرير إدارة المسح الجيولوجي
<http://www.usgs.gov/newsroom/article.asp?ID=1911>
- (١١) تقرير إدارة المسح الجيولوجي
<http://pubs.usgs.gov/fs/2011/3113>
- (١٢) موقع وكالة المخابرات المركزية
<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2178rank.html?countryName=Bahrain&countryCode=ba®ionCode=mde&rank=66#ba>
- (١٣) مجلة فورين بوليسي تشرين الثاني ٢٠١١
http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/11/americas_pacific_century
- (١٤) من شبكة سي ان ان، كلام وزير الدفاع بانيتا
<http://edition.cnn.com/2011/12/02/world/meast/israel-peace-talks/index.html>
- (١٥) <http://www.usdebtclock.org>
- (١٦) http://www.usatoday.com/money/world/2011-07-19-china-debt-debate_n.htm
- (١٧) <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/12/21/AR2010122102570.html>
- (١٨) موقع البنى التحتية الأميركية
<http://www.infrastructurereportcard.org>
- (١٩) موقع حركة «احتلوا وول ستريت»
<http://occupywallst.org/about>

(٢٠) موقع «قصة الحرية»

http://thestoryofliberty.intuitwebsites.com/The-problem-with-Occupy-Wall-Street.html?clid=CKDHiJ62oK0CFYMXzQodHCzm_Q

[/http://occupywallst.org](http://occupywallst.org) (٢١)

(٢٢) بلاد الله: مجلة فورين أفيرز، أيلول ٢٠٠٦

#<http://www.foreignaffairs.com/articles/61914/walter-russell-mead/gods-country>

http://www.awitness.org/journal/palestinians_out.html (٢٣)

<http://ldolphin.org/huntislam.html> (٢٤)

<http://mediamatters.org/research/200601050004> (٢٥)

[http://www.theblaze.com/stories/rick-perry-says-foreign-aid-in-his-administration-\(٢٦\)](http://www.theblaze.com/stories/rick-perry-says-foreign-aid-in-his-administration-(٢٦))

[/would-start-at-zero-even-for-israel](#)

<http://blogs.jta.org/politics/article/2011/11/23/3090427/wolfowitz-throws-down-the-> (٢٧)

[gauntlet-on-foreign-aid](#)